علاقة علم الاجتماع بالاقتصاد السياسي

The relationship of sociology to political economy

دكتور/ محمد مصطفي محروس

ملخص:

سعي هذا البحث إلي التعرف على علاقة علم الاجتماع بالاقتصاد السياسي ودور علم الاجتماع في رسم خريطة الاقتصاد السياسي، مع المقاربة النظرية لوجهة النظر السياسية بالطرق الحديثة، **وكانت مشكلة البحث** تكمن في التساؤل الرئيس التالي: "**كيفية تطبيق الاقتصاد السياسي في الحياة الاجتماعية وما دور علم الاجتماع في رسم خريطة الاقتصاد السياسي، مع المقاربة النظرية لوجهة النظر السياسية بالطرق الحديثة**"؟

منهج البحث: اعتمد الباحث في إعداد هذا البحث علي المنهج الوصفي التحليلي ومنهج التحليل التاريخي وذلك لأن البحث يتناول مشكلة ذات أبعاد تاريخية متنوعة وهذه الدراسة وصفية، تهدف لمحاولة توصيف الظاهرة محل البحث توصيفاً علمياً يقوم علي التحليل المنطقي والموضوعي، وتوصل الباحث إلي النتائج والتوصيات التالية:

أولاً: النتائج:

١ - تركزت كتابات التنمية الاقتصادية حول جانب العرض في النشاط الاقتصادي.

٢ - ساهمت سياسات جانب العرض المتعلقة بإصلاح سوق السلع والخدمات في تطوير المنافسة والكفاءة في تخصيص الموارد فيه ومن ثم التأثير إيجابا على تطور أدائه وديناميكيته.

٣ - من أهم الأهداف الاقتصادية التي ينشدها معظم الاقتصاديين إلى جانب الكفاءة والنمو والاستقرار الاقتصادي هو العدالة الاجتماعية.

٤ - إن التنسيق الكافي للسياسات الاقتصادية والاجتماعية بالغ الأهمية للنجاح.

٥ - هناك أثر واضح للثقافة الاجتماعية على النظام الاقتصادي.

ثانياً: التوصيات:

١ - تعزيز سيادة القانون واحترامه بعصرنة قطاع العدالة وضمان استقلاليتها.

٢ - التوجه نحو تحويل السياسة الاقتصادية بالأساس لتطوير جانب العرض على مستوى سوق العمل وسوق السلع والخدمات.

٣ – العمل علي سن تشريعات وقوانين تفرض علي المؤسسات المساهمة في المسؤولية الاجتماعية.

٤ - دعم الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية العادلة التي تتوافق مع السياسات الاجتماعية مع التطور الاقتصادي.

٥ - العمل علي خفض ارتفاع معدلات النمو السكاني.

Abstract

The relationship of sociology to political economy

Prepare

Dr. Muhammad Mustafa Mahrous

This research sought to identify the relationship of sociology with political economy and the role of sociology in drawing the map of political economy, with the theoretical approach to the political viewpoint using modern methods. In the mapping of political economy, with the theoretical approach to the political point of view using modern methods?

Research Methodology: In preparing this research, the researcher relied on the descriptive analytical method and the historical analysis method, because the research deals with a problem with various historical dimensions.

First: Results:

1 - The economic development literature has focused on the supply side of economic activity.

2- Supply-side policies related to reforming the goods and services market have contributed to the development of competition and efficiency in allocating resources in it, and thus positively affecting the development of its performance and dynamism.

3 - One of the most important economic goals that most economists seek, in addition to efficiency, growth and economic stability, is social justice.

4. Adequate coordination of economic and social policies is critical to success.

5- There is a clear effect of social culture on the economic system.

Second: Recommendations:

1 - Strengthening the rule of law and its respect by modernizing the justice sector and ensuring its independence.

2 - The trend towards transforming the economic policy mainly to develop the supply side at the level of the labor market and the market for goods and services

3 - Work to enact legislation and laws that impose on institutions contributing to social responsibility.

4- Supporting equitable national development strategies that are compatible with social policies with economic development.

5 - Work to reduce the high rates of population growth.

مقدمة:

كان الاقتصاد السياسي حتي القرن التاسع عشر خاضعاً لهيمنة الرموز الكلاسيكية الكبيرة أمثال آدم سميث Adam Smith وريكاردو Ricardo، لنقد ماركس Marx الساحق، وضع انصار العالمية الليبرالية في مقدمة المسرح آنذاك جيلاً جديداً مسكوناً بهاجس إثبات أن الرأسمالية أصبحت مستحيلة التجاوز لأنها تعبر عن موجبات عقلانية أبدية، خارجة عن التاريخ، حيث كانت الإيديولوجية الليبرالية المنتصرة تختزل المجتمع إلي تجمع من الإفراد، وتؤكد بهذا الاختزال أن التوازن الذي ينتجه السوق يشكل الصيغة الأرقي اجتماعياً.

فبينما يهتم التحليل الاقتصادي بمعرفة كيفية تصرف البشر وما هي الآثار المترتبة على تصرفهم هذا، نجد علم الاجتماع يهتم بمعرفة السبب الذي يدفع الأفراد إلى التصرف على الشكل الذي اختارونه، وتظهر العلاقة بين النواحي الاقتصادية والاجتماعية أكثر ما تظهر في "علم الاجتماع الاقتصادي" و هو فرع خاص من علم الاجتماع.

أولاً: مشكلة البحث وتساؤلاته:

يعتبر موضوع الاقتصاد السياسي، هو المعرفة المتعقلة بمجموع الظواهر المكونة للنشاط الاقتصادي في المجتمع، أي النشاط الخاص بإنتاج وتوزيع المنتجات والخدمات اللازمة لمعيشة أفراد المجتمع، ولما كان الاقتصاد السياسي يهتم بدراسة العلاقات الاقتصادية في إطارها الاجتماعي فانه بهذا الوصف لا يمكن أن يتجنب المشكلات المنهجية التي تشهدها العلوم الاجتماعية باعتباره أحد فروع المعرفة الداخلة فيها، فالفكر الاقتصادي والحياة الاقتصادية مظهران مهمان في حياة المجتمع وواقع التاريخ، وتعتبر العلوم الاجتماعية الإنسان موضوعا لها تتقارب فيما بينها سواء بالنسبة لمحتواها أو بالنسبة لطرق البحث التي تتبعها وهذا لا ينفي إن لكل علم خاصيته ومهامه، والنشاط الاقتصادي لا يكون مستقلا تماما عن الجوانب الاجتماعية الأخرى فالاقتصادي يجمع بين التجريد النظري الذي تقوم عليه الدراسة الاقتصادية كأداة فكرية وبين المعرفة بالسلوكيات الإنسانية الأخرى، فيجمع بذلك بين دوره كعالم اقتصادي وبين دوره كباحث اجتماعي، وحيث أن الاقتصاد السياسي علم حديث نسبيا وفي تطور مستمر فإن حدوده ما تزال غير واضحة وهو يسعى دائما إلى توسيع دائرة موضوعاته، كذلك تحتل المشكلات الاقتصادية في الوقت الحاضر أهمية كبيرة على المستويين القومي والدولي، ومن الثابت أن لهذه المشكلات انعكاسات سياسية واجتماعية لا يمكن إنكارها، حيث يصعب إهمال دور التطورات الاقتصادية في فهم الجوانب السياسية والاجتماعية لأي جماعة من الجماعات، فالواقع الاجتماعي حقيقة معقدة، وكل علم من العلوم الإنسانية لا يعبر إلا عن وجه واحد من وجوه هذا الواقع ولا يتعلق إلا بزاوية من زوايا النظر إلى النشاط الإنساني، ومن هذا المنطلق؛ جاءت مشكلة البحث لتكمن في التساؤل الرئيس التالي: "**كيفية تطبيق الاقتصاد السياسي في الحياة الاجتماعية وما دور علم الاجتماع في رسم خريطة الاقتصاد السياسي، مع المقاربة النظرية لوجهة النظر السياسية بالطرق الحديثة**"؟"، والذي يتفرع منه تساؤلات فرعية تنحصر فيما يلي:

١ – ما علاقة علم الاجتماع بالاقتصاد السياسي؟

٢ – ما دور علم الاجتماع في رسم خريطة الاقتصاد السياسي؟

٣ - ما أهم المكونات الاقتصادية للمجتمع وبيان تفاعلها مع بقية المكونات الأخرى؟

٤ - كيفية التقارب بين الاقتصاد السياسي وعلم الاجتماع من الناحية السياسية بالطرق الحديثة؟

٥ – ما أثر المسؤولية الاجتماعية على النمو الاقتصادي؟

٦ - ما مضمون النشاطات الاجتماعية والفعاليات الاقتصادية؟

ثانيا: أهمية البحث:

١ – الأهمية العلمية:

تظهر أهمية البحث من خلال الأهمية المتزايدة للاقتصاد السياسي ومنافعة الكثيرة للمجتمع، حيث يمثل استجابة حقيقية لأبرز قضايا المجتمع ودراسة وتحليل الأفكار الاقتصادية بما تمثل جانبا من النظريات والمسائل الاقتصادية، إضافة إلى مناقشة الكثير من المفاهيم الاقتصادية المعاصرة، كالإنتاج والاستهلاك والقيمة والعمل والتوزيع، وغيره.

٢ – الأهمية التطبيقية:

كما تبرز أهمية البحث في هذا الموضوع في دراسة البعد الاقتصادي في إيجاد حلول للمشكلات الاقتصادية في إطار من القيم والأخلاق وتفعيلها كضوابط عملية وإن لم تخضع وفق الدراسات الوضعية للقياس وعدم القدرة على التعبير عنها من الناحية الكمية.

ثالثا: أهداف البحث:

هدف هذا البحث إلي:

١ – معرفة العلاقة بين علم الاجتماع بالاقتصاد السياسي.

٢ – تحديد دور علم الاجتماع في رسم خريطة الاقتصاد السياسي.

٣ - التعرف علي أهم المكونات الاقتصادية للمجتمع وبيان تفاعلها مع بقية المكونات الأخرى.

٤ – التعرف علي طريقة التقارب بين الاقتصاد السياسي وعلم الاجتماع من الناحية السياسية بالطرق الحديثة.

٥ – معرفة أثر المسؤولية الاجتماعية على النمو الاقتصادي.

٦ – تحديد مضمون النشاطات الاجتماعية والفعاليات الاقتصادية.

رابعا: الدراسات السابقة:

من أهم هذه الدراسات ما يلي:

أشار سمير الباجورى، (٢٠٢٠)، في بحثة بعنوان[(١)]: تقييم فعالية النمو الاقتصادي في الحد من الفقر في دول حوض النيل: دراسة تطبيقية باستخدام تحليل مغلف البيانات.

والتي هدفت إلي أنه لاتزال العلاقة بين النمو الاقتصادي والحد من الفقر محور لجدل كبير في الأدبيات الاقتصادية، فبينما ذهب البعض إلى وجود علاقة حتمية بين الأثنين بمعنى أن تحقيق النمو الاقتصادي يؤدي إلى تحسين رفاهة الأفراد والحد من معدلات الفقر، يذهب البعض الآخر إلى أن هذه العلاقة هي علاقة مشروطة بأثر

(١) سمير الباجوري: (٢٠٢٠)، تقييم فعالية النمو الاقتصادي في الحد من الفقر في دول حوض النيل: دراسة تطبيقية باستخدام تحليل مغلف البيانات، بحث منشور بمجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، المجلد (٢١)، العدد (٢) ص ٧٩ – ١٠٠

هذا النمو على توزيع الدخل، فإذا صاحب النمو الاقتصادي تغيير أو تحسين في توزيع الدخل أدى إلى تقليل الفقر، أما إذا لم يحدث ذلك فيكون تأثير النمو على الفقر محدودا.

وتتمثل إشكالية الدراسة في تحليل العلاقة بين تحقيق النمو الاقتصادي والحد من الفقر في الدول النامية بالتطبيق على دول حوض النيل، وذلك بهدف الإجابة على تساؤل رئيسي وهو ما إذا كان النمو الاقتصادي المتحقق في تلك الدول هو نمو الشامل أم لا؟ وما هي محددات هذه العلاقة؟ وذلك باستخدام تحليل مغلف البيانات ذو المرحلتين **Analysis Envelopment Data Steps Two** وقد خلصت الورقة إلى أن نجاح دول حوض النيل في تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة لم يقترن بنجاحها في خفض معدلات الفقر أو علاج التفاوت في توزيع الدخل، وأن العوامل الرئيسية التي أعاقت ذلك هي تدني مؤشرات التعليم وارتفاع معدلات النمو السكاني.

قدم "علي عبد الرؤوف عبد العاطي، (٢٠٢٠)[١]**، بحث بعنوان:** أثر الحرية الاقتصادية علي النمو الاقتصادي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا".

وهدفت الدراسة إلي تحليل وقياس العلاقة بين الحرية الاقتصادية والنمو الاقتصادي في مجموعة دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا خلال الفترة (١٩٩٥ – ٢٠١٩)، ومن ثم؛ اختيار فرضية أساسية مفادها وجود علاقة مباشرة وغير مباشرة بيم مؤشرات الحرية الاقتصادية والنمو الاقتصادي في مجموعة دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وتبين وجود تأثير إيجابي لمؤشر الحرية الاقتصادية إجمالاً لكل دول المنطقة الثماني عشرة دولة، مع وجود اختلافات فيما بين بعض الدول خاصة ما يتعلق بالمؤشرات الفرعية المكونة لمؤشر الحرية الاقتصادية علي معدلات النمو الاقتصادي، حيث جاء مؤشر الحرية النقدية ضمن قنوات انتقال الأثر الأبرز، نظراً لأسباب تتعلق بتفاوت النظم المعلنة والمطلقة للسياسات الاقتصادية خاصة فيما يتعلق بالنقد الأجنبي، ومدي استقلالية البنك المركزي في السيطرة علي معدلات التضخم.

واستخدمت الدراسة نموذج متجه الانحدار الذاتي للسلاسل المقطعية (PVAR) Panel Vector Autoregressive Model، لبيان أثر كل قناة مثل: (الكفاءة التنظيمية للاقتصاد الكلي، وانفتاح الأسواق، وحجم الحكومة) علي نمو متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

واقترح الباحث في نهاية البحث أنه نظرا لتردي أحوالِ العدالة الاجتماعية في معظم دولِ المجموعة خلال فترةِ الدراسة، من الأفضل العمل على إجراءات مِن شأنها أن تحسن من أحوال مؤشرات العدالة الاجتماعية كمدخل ملائِم لتعزيز النموّ في نصيب الفرد.

عرض "مسعودي زكريا: (٢٠١٩)، دراسة بعنوان[٢]: بحث في مقياس النظم السياسية المقارنة حول اقتراب الاقتصاد السياسي.

وهدفت التعرف علي طرق البحث في الاقتصاد السياسي عموما ومشكلة المنهج في العلوم الطبيعية والاجتماعية باعتبارها من المسائل التي تهم الباحثين في جميع فروع المعرفة الإنسانية الداخلة في نطاق كل منهما وذلك بسبب الارتباط الوثيق بين منهج البحث وتقديم المعرفة ولما كان الاقتصاد السياسي يهتم بدراسة العلاقات

---

[١] علي عبد الرؤوف عبد العاطي: (٢٠٢٠)، أثر الحرية الاقتصادية علي النمو الاقتصادي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بحث منشور بمجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، المجلد (٢١)، العدد (٤)، ص ٧٧ – ١١٠

[٢] مسعودي زكريا: (٢٠١٩)، بحث في مقياس النظم السياسية المقارنة حول اقتراب الاقتصاد السياسي، بحث منشور بالموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية، جامعة بلقايد. تلمسان، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، الجزائر

الاقتصادية في إطارها الاجتماعي فانه بهذا الوصف لا يمكن أن يتجنب المشكلات المنهجية التي تشملها العلوم الاجتماعية باعتبارها أحد فروع المعرفة الداخلة فيها.

واعتمد البحث في سعية للوصول إلي الحقيقة علي طرق عديدة من أهمها:

الطريقة الاستنباطية: وهي عملية استخلاص منطقي بمقتضاها ينتقل الباحث من العام إلي الخاص، إذ يبدأ بوضع مقدمات عامة ويهبط منها متدرجاً إلي أفراد تندرج تحت هذه المقدمات، أي أن النتيجة متضمنة في المقدمات، فنتائج الاستنباط تستخلص من مقدماته ومعيار الصدق فيه وهو انسجام نتائجه مع مقدماته.

الطريقة الاستقرائية: وهي تعتبر بمثابة استدلال صاعد الذي يرتقي فيه الباحث من الحالات الجزئية إلى القواعد العامة، فهو انتقال من جزئيات إلى حكم قائم فنتائج الاستقراء أهم من مقدمات ومعيار الصدق في الاستقراء هو اتساق نتائجه مع خبرتنا في العالم الحسي.

وتوصل الباحث في الأخير إلي أن الاقتصاد السياسي علم له ذاتيته وهذا ما يميزه عن باقي فروع المعرفة العلمية إلا أنه لا يعني استقلال الاقتصاد السياسي عن هذه الفروع فنجد أن الاقتصاد السياسي يعتمد أساسا على الرياضيات والإحصاء أكثر من العلوم الأخرى.

أشار سليم عقون، (٢٠١٠)، في دراسته بعنوان [(١)]: قياس أثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة - دراسة قياسية تحليلية -حالة الجزائر.

وهدف من خلال هذه الدراسة إلى:

١ - محاولة تحليل واقع ظاهرة البطالة في الاقتصاد الجزائر ومعرفة أثر أهم الإصلاحات الاقتصادية على مستوى التشغيل والبطالة.

٢ - الوقوف على واقع وأفاق سياسات الجزائر للحد من البطالة ومعرفة العلاقات التي تربط بعض المتغيرات الاقتصادية بمعدل البطالة في الجزائر.

٣ - محاولة بناء نموذج اقتصادي قياسي لمعرفة أثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة وتطبيقه في الجزائر.

٤ - محاولة إبراز أهمية الأدوات والأساليب القياسية في البحث العلمي، وكذا دور نماذج الاقتصادية القياسية في تحليل وتفسير بعض المتغيرات الاقتصادية مثل ظاهرة البطالة.

وكان المنهج المستخدم هو المنهج الوصفي والمنهج التحليلي كونهما يتماشيان مع طبيعة الموضوع كما سيتم استخدام الطرق القياسية والإحصائية الضرورية لدراسة العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية ومعدل البطالة.

ويمكن حصر أهم النتائج التي تم التوصل إليها في هذا البحث إلي:

هناك جدلاً واختلافاً بين الاقتصاديين على اختلاف مدارسهم فيما يتعلق بظاهرة البطالة، سواء النظرية الكلاسيكية أو النظرية الكينزية أو حتى النظريات الحديثة وهذا راجع إلى الديناميكية المتسارعة والتغيرات العشوائية التي تحدث في سوق العمل باستمرار لكون تحاليل هذه النظريات محدودة، تتم في فترة زمنية وظروف

(١) سليم عقون: (٢٠١٠)، قياس أثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة – دراسة قياسية تحليلية – حالة الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة فرحات عباس– سطيف – كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر

معينة، لا تطبعها الاستمرارية ولا الشمولية، إضافة إلي إن الجزائر أخذت على عاتقها بعض الإصلاحات خلال مرحلة تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي، لعلاج الاختلالات الداخلية والخارجية، على ضوء النتائج التي تم التوصل إليها من خلال هذا البحث نقدم بعض الاقتراحات وهي:

١ - العمل على توفير قاعدة بيانات وإحصاءات دقيقة عن سوق العمل.

٢ - تنمية ودعم دور القطاع الخاص لإنشاء فرص العمل.

٣ - ضرورة السيطرة على العوامل والمتغيرات الاقتصادية التي تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على معدل وحجم البطالة.

وقدم صابر بلول: (٢٠٠٩)، دراسة بعنوان[1]: السياسات الاقتصادية الكلية ودورها في الحد من الفقر.

يهدف البحث إلى صياغة سياسات وحلول تحد من الفقر وآثاره في الدول والمجتمعات البشرية من خلال دراسة أثر السياسات الاقتصادية في الفقر في ظل اقتصاد السوق ولاسيما من خلال إبراز العلاقة بين السياسة الاقتصادية والفقر والبطالة والدخل والنمو الاقتصادي، ومن خلال العلاقة بين اقتصاد السوق والفقر ومدى تأثير الإصلاحات الهيكلية المقترحة على الصعيد العالمي في الحد من الفقر ومكافحته.

حيث يعد الفقر من أكبر التحديات التي تواجه البشرية، و يعد القضاء عليه أو الحد منه ضرورة اقتصادية وسياسية فضلاً عن أنها ضرورة أخلاقية أولاً، والملاحظ أن معدلات الفقر تزداد في وقت تبشر فيه العولمة برفاهية البشرية جمعاء، والواقع يشير إلى عدم جدوى البرامج والسياسات الاقتصادية الكلية في الحد من الفقر، لأنه على الرغم من كل ما كتب عن ظاهرة الفقر ودورها في عدم تحقيق مفهوم التنمية البشرية الشامل، هناك قصور في اختيار بدائل تنموية تحد من الفقر، وهذا القصور تحول في معظم الأحيان إلى تخبط وفشل في وقت لا مجال فيه للتجريب بمصير الشعوب، كما إن ظاهرة الفقر تزداد وتتفاقم آثارها في المجتمعات، وفي الوقت نفسه تزداد مع الزمن خيبة الشعوب وغضبها من إجراءات وخيارات معالجة الفقر، المرتكزة على فرض نظام السوق على دول العالم، ولذا يحاول هذا البحث إيجاد بديل مناسب وخيار أفضل، يسهم واقعياً في القضاء على الفقر أو الحد منه من خلال صياغة مجموعة مقترحات هي عبارة عن سياسات وإجراءات مبنية على العلاقة بين السياسة الاقتصادية والفقر والبطالة والدخل والنمو الاقتصادي، مع التركيز على مدى العلاقة بين اقتصاد السوق واقتصاد السوق الاجتماعي والفقر.

التعقيب علي الدراسات السابقة:

اتفق البحث الحالي مع الدراسات السابقة من ناحية تناول موضوع دور علم الاجتماع في الاقتصاد السياسي حيث جاءت دراسة سمير الباجورى، (٢٠٢٠)، والتي هدفت إلي تقييم فعالية النمو الاقتصادي في الحد من الفقر في دول حوض النيل، وتوصلت إلي أن نجاح دول حوض النيل في تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة لم يقترن بنجاحها في خفض معدلات الفقر أو علاج التفاوت في توزيع الدخل، كذلك دراسة علي عبد الرؤوف عبد العاطي، (٢٠٢٠)، والتي هدفت إلي تحليل وقياس العلاقة بين الحرية الاقتصادية والنمو الاقتصادي في مجموعة دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وتوصلت إلي أنه من الأفضل العمل على إجراءات مِن شأنها أن تحسن من

[1] صابر بلول: (٢٠٠٩)، السياسات الاقتصادية الكلية ودورها في الحد من الفقر، بحث منشور بمجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (٢٥)، العدد (الأول)، سوريا، ص ٥٥٣ وما بعدها

أحوال مؤشرات العدالة الاجتماعية كمدخل ملائِم لتعزيز النموّ في نصيب الفرد، وأيضاً دراسة "مسعودي زكريا: (٢٠١٩)، والتي هدفت التعرف علي طرق البحث في الاقتصاد السياسي عموما ومشكلة المنهج في العلوم الطبيعية والاجتماعية، وتوصلت إلي أن الاقتصاد السياسي علم له ذاتيته وهذا ما يميزه عن باقي فروع المعرفة العلمية إلا أنه لا يعني استقلال الاقتصاد السياسي عن هذه الفروع، وكذلك دراسة سليم عقون، (٢٠١٠)، والتي هدفت إلي محاولة بناء نموذج اقتصادي قياسي لمعرفة أثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة وتطبيقه في الجزائر، وتوصلت إلي ضرورة العمل على توفير قاعدة بيانات وإحصاءات دقيقة عن سوق العمل، وأيضاً العمل علي تنمية ودعم دور القطاع الخاص لإنشاء فرص العمل، وأيضاً دراسة وقدم صابر بلول: (٢٠٠٩)، والتي هدفت إلي دراسة أثر السياسات الاقتصادية في الفقر في ظل اقتصاد السوق، وتوصلت إلي صياغة مجموعة مقترحات هي عبارة عن سياسات وإجراءات مبنية على العلاقة بين السياسة الاقتصادية والفقر والبطالة والدخل والنمو الاقتصادي.

المنهج المتبع في الدراسات السابقة:

أتبعت الدراسات السابقة المنهج الوصفي والمنهج التحليلي كونهما يتماشيان مع طبيعة، إلي جانب الطريقة الاستنباطية، والطريقة الاستقرائية، بينما البحث الحالي استخدم المنهج الوصفي والمنهج التاريخي، والتي تناسب طبيعة موضوع البحث.

خامسا: المفاهيم الأساسية:

١. تعريف الاقتصاد السياسي: Definition of political economy

الأصول اللغوية لكلمة اقتصاد: كلمة اقتصاد في العربية مشتقة من قصد[١]، وهو الوسط بين طرفين، والقصد إتيان الشيء، والقصد في الشيء حلاف الإفراط، وهو ما بين الإسراف والتقتير، يقال: فلان مقتصد في النفقة، والقصد في المعيشة أن لا يسرف ولا يقتر، والقصد هو الاعتدال في السلوك كله، قال تعالى: **(وَٱقْصِدْ فِى مَشْيِكَ وَٱغْضُضْ مِن صَوْتِكَ)**[٢].

كما جاء في قوله – سبحانه وتعالي: **(وَالَّذِينَ إِذَا أَنْفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَامًا)** [٣]، فالاقتصاد هو المنزلة بين المنزلتين المتطرفتين؛ منزلة البخل والتقتير، ومنزلة الإسراف والتبذير.

وفي الحديث الشريف قال رسول الله ﷺ: **"مَا عَالَ مُقْتَصِدٌ قَطُّ"**، أي ما افتقر من لا يسرف في الإنفاق ولا يفتقر[٤]، والقصد: استقامة الطريق ومنه الاقتصاد وهو فميا له طرفان إفراط وتفريط[٥].

والاقتصاد اصطلاحاً: دراسة سلوك الإنسان في إدارة الموارد النادرة وتنميتها لإشباع حاجاته[٦].

---

[١] ابن منظور، محمد بن مكرم الإفريقي المصري: (ت ٧١ هـ – ١٢٩١م)، لسان العرب، بيروت، دار صادر، (١– ١٥)، ٣، باب الدال، فصل القاف، ص ٣٥٣

[٢] سورة لقمان: الآية ١٩

[٣] سورة الفرقان: الآية ٦٧

[٤] الطبراني، سليمان بن أحمد بن أيوب أبو القاسم: (ت ٣٦٠ هـ – ٩٥١م)، المعجم الكبير، تحقيق حمدي بن عبد المجيد السلفي، الموصل، مكتبة العلوم والحكم، ط٢، ١٤٠٤ هـ – ١٩٨٣م، (١ – ٢٠)، ١٢، حديث رقم ١٢٦٥٦، ص ١٢٣

[٥] المناوي: التوقيف علي مهمات التعاريف، باب القاف، فصل الصاد، ص ٥٨٣

[٦] رفيق يونس المصري: (١٩٩٣)، أصول الاقتصاد الإسلامي، دمشق، دار القلم، بيروت، الدار الشامية، ص ١٢

أما بالنسبة للأصل اللغوي لتعبير اقتصاد سياسي:

Economie – Political Economy politique، فقد اشتق من ثلاث كلمات إغريقية ينصرف معناها إلي قواعد ذمة المدينة، وهي (**منزل**) Oïkos، (**قانون**) Nomos، (**اجتماعي**) Politikos[١].

التعريف الاصطلاحي لعلم الاقتصاد السياسي:

تتعدد تعاريف الاقتصاد اصطلاحًا وتدور حول المعاني التالية، وهو أنه[٢]:

أ - علم يدرس العلاقة بين حاجات الإنسان وموارده؛ لتحقيق أكبر قدر من إشباع هذه الحاجات بالاستخدام الأمثل لهذه الموارد.

ب - علم يدرس اتجاهات الإنسان في استغلال الموارد النادرة لإشباع حاجاته.

ج - علم يختص بتطبيق نوع من أنواع الدراسات لمعرفة سلوك الفرد والنشاط الاجتماعي المرتبط بالمجالات الاستهلاكية والإنتاجية باستخدام الموارد المتاحة لإشباع الحاجات المختلفة.

فعلم الاقتصاد يدرس الكيفية التي تمكن الأمة من أن تغتني، ومن المآخذ على هذا التعريف أنه قصر الاقتصاد على الثروة وكيفية تشكيلها، وعلى الأسباب المادية بينما أهمل الحاجات المعنوية للإنسان، مع العلم أن كليهما يسهمان في تحقيق الرفاهية المادية[٣].

ويعرف علم الاقتصاد السياسي على أنه دراسة الإنتاج والتجارة الدولية وارتباطها بالسياسات الحكومية والقانون الدولي، وأيضًا دراسة واستخدام تأثير النظرية والأساليب الاقتصادية وتطوير الأنظمة الاجتماعية والاقتصادية المختلفة، مثل: الرأسمالية والاشتراكية والشيوعية، كما يحلل كيف يتم إنشاء السياسة العامة وتنفيذها، وبما أن العديد من الأفراد والجماعات لديهم اهتمامات مختلفة في كيفية تطور أي بلد أو اقتصاد، ولذا فإن الاقتصاد السياسي باعتباره مجالًا، هو مجال معقد يغطي مجموعة واسعة من المصالح الدولية، ويتضمن الاقتصاد السياسي أيضًا استخدام نظرية المناورات السياسية والاقتصادية، ونظرًا لأن المجموعات المتنافسة -مجموعة الدول الثمانية- على الموارد المحدودة وعلى السلطة يجب أن تحدد أي من مسارات العمل ستعطي النتائج الأكثر فائدة، وما هي احتمالية الوصول إلى تلك النتائج[٤].

والاقتصاد السياسي، هو فرع متعدد التخصصات للعلوم الاجتماعية، ويركز على العلاقات المتبادلة بين الأفراد والحكومات، والسياسة العامة[٥].

ويعرف الباحث الاقتصاد السياسي إجرائياً بأنه: هو علم يبحث في ثورة الشعوب والأسباب التي تجعل مرتبة أمة فوق مرتبة أمة أخرى في السعادة والرفاهية، والغرض منه الإرشاد إلى ما ينبغي القيام به؛ لتقليل عدد الفقراء والمساكين بقدر الطاقة، وإيقاف كل واحد على الوسائل التي توصله إلى اقتطاف ثمار عمله.

---

[١] رفعت محجوب: (١٩٧٥)، الاقتصاد السياسي، ج١، دار النهضة العربية، مصر، ص ١٠

[٢] أنطون أيوب: (١٩٦٥)، دروس في الاقتصاد السياسي، ج١، ط١، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، حلب، سوريا، ص ٧

[٣] السيد محمد بدوي: (١٩٨٦)، في علم الاجتماع الاقتصادي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، د. ط، ص ١٣

[٤] نادية محمود مصطفي: (١٩٨٦)، حول تجدد الاهتمام بالاقتصاد السياسي الدولي، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، مجلد (١٤)، العدد (٣)، ص ١٨

[٥] على الدين هلال: (١٩٨٢)، في مفهوم التنمية، السياسية الدولية، عدد ٦٨ (أبريل ١٩٨٢) ص ٣٢ . ٣٦

٢. تعريف الحياة الاجتماعية: Definition of social life

مفهوم الحياة لغة: كلمة حياة (الجمع: حَيَوَاتٌ) كلمة متعددة الأوجه تستخدم استخدامات عديدة حسب مجال الكلام ونوعه[١].

والحياة في اللغة هي نقيض الموت: وحَيَّ يَحْيَا ويَحَيُّ فهو حَيٌّ، وللجميع حَيُّوا، بالتشديد، قال: ولغة أُخرى حَيَّ وللجميع حَيُوا، خفيفة[٢].

والحياة اصطلاحاً: الحياة الدنيا هي ذلك الحيز المكاني والزماني منذ خلق الله الكون وحتى يرث الله الأرض ومن عليها، وهي بالنسبة للآدمي أو جنس الإنسان تمتد منذ خلق الله آدم عليه السلام وإلى أن تقوم الساعة، أما بالنسبة للأفراد أو الأشخاص فهي لا تعدو تلك الفترة الزمنية التي تمتد من لحظة الميلاد إلى لحظة الوفاة، والمقصود بها هنا: الزمن الذي يحدث فيه الابتلاء، أما مكانه فهو الأرض التي نحيا عليها[٣].

وتعرف الاجتماعية لغة: يشير مصطلح الاجتماعية إلى سمة من سمات معيشة الكائنات كما ينطبق على السكان البشر والحيوانات الأخرى، وهو يشير دائمًا إلى التفاعل بين الكائنات الحية بعضها البعض وجماعية التعايش، بغض النظر عما إذا كانوا يدركون ذلك أم لا، وبغض النظر عما إذا كان التفاعل طوعيًا أو لا طوعيًا[٤].

وتستخدم صفة "الاجتماعية" في كثير من الأحيان في الخطاب السياسي، على الرغم من أن معناها في السياق يعتمد اعتمادًا كبيرًا على من يستخدمها، في الأوساط اليسارية غالبًا ما تستخدم لتعني سمة إيجابية، بينما في الأوساط اليمينية فهي تستخدم بصورة عامة على أنها تعني سمة سلبية، كما تجدر الإشارة إلى أن هذه الصفة تستخدم عامة أكثر من ذلك بكثير في أحيان عدة من قبل القائمين على اليسار السياسي من قبل أولئك على اليمين السياسي، لهذه الأسباب غالبًا ما يسعى أولئك الذين يسعون لتجنب تكوين الجمعيات مع المناقشات السياسية بين اليسار واليمين لتسمية عملهم مع العبارات التي لا تتضمن كلمة "الاجتماعية"، مثال على ذلك هو شبه التجريبية في الرياضيات والتي تسمى في بعض الأحيان البنائية الاجتماعية من قبل أولئك الذين يرون أنها تدخل لا مبرر لها من الاعتبارات الاجتماعية في الممارسة الرياضية[٥].

ويعرف الباحث الحياة الاجتماعية إجرائياً بأنها: إن الفرد لا يستطيع أن يستغني عن المجتمع لكي يعيش، ولا يمكن تصور مجتمع بدون أفراد، فالأسرة مجتمع من أفراد، و كذلك الحي والمدينة والدولة، بل والإنسانية كلها مكونة من أفراد أو جماعات، بينها علاقات متبادلة، بل المجتمع في حاجة إلى أفراد في تفاعلهم معه، والمجتمع يعول أفراده و يربيهم و يأخذ بأيديهم، و بذلك يستمر في الوجود، و نظرا لذلك، فالفرد في حاجة ماسة إلى الحياة وسط أفراد المجتمع.

---

(١) Benner, Steven A.; Ricardo, Alonso; Carrigan, Matthew A. (December 2004) Chemical Biology, 8 (6): 672–89

(٢) Knapp S, Lamas G, Lughadha EN, Novarino G (April 2004) Transactions of the Royal Society of London B. 359 (1444): 611–22

(٣) ماجد عرسان كيلاني: (ب. ت)، فلسفة التربية الإسلامية، دراسة مقارنة بين فلسفة التربية الإسلامية والفلسفات التربوية المعاصرة، مكتبة المنارة، مكة المكرمة، سلسلة أصول التربية الإسلامية، المملكة العربية السعودية، ص ١٦٢

(٤) Marc Sagnol, « Le statut de la sociologie chez Simmel et Durkheim, Revue française de sociologie, Access JSTOR through a library JSTOR, n° Vol. 28, No. 1, 1987, P. 99

(٥) ميشيل مان: (١٩٩٤)، موسوعة العلوم الاجتماعية، ترجمة عادل الهواري وسعد مصلوح، مكتبة الفلاح، الإمارات العربية المتحدة، ص ٢١٨

سادسا: التوجه النظري للبحث:

تشير النظرية الاقتصادية إلى القواعد والأدوات المستخدمة لتحليل السلوك الاقتصادي الخاضع للملاحظة، وتفسيره، ومن ثم فإن عرضها يقوم على التنبؤ والتفسير والتحليل وهي بذلك تعتبر المرشد لاتخاذ القرار بناء على الدراسة العلمية التي تمكن من الكشف عن القوانين التي تربط العلاقات والظواهر الاقتصادية الناشئة أساسا عن السلوك الإنساني، وتحديد تأثير كل عامل من العوامل التي تثبتها تلك القوانين على العلاقة أو الظاهرة محل البحث والدراسة[١].

فالهدف الأساسي للنظرية الاقتصادية سواء على المستوى الكلي أو الجزئي هو دراسة الظواهر الاقتصادية واكتشاف القوانين التي تحكمها لتحقيق التوازن لمختلف الوحدات الاقتصادية، والتوزيع والاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية، إذ أن مستويي التحليل الاقتصادي مترابطان بل مكملان لبعضهما، ورغم كون النظريات الاقتصادية الوضعية سواء في النظام الفردي الرأسمالي، أو النظام الجماعي الاشتراكي قد أوجدت تراكم معرفيا كبيرا في مجال التنظير الاقتصادي إلا أنها عجزت عن إيجاد الاستقرار والتوازن في المجتمعات التي طبقت هذه النظريات باعتبارها تركز بالدرجة الأولى على المصالح المادية للأفراد والجماعات[٢].

- **ومن نظريات النمو في الفكر الاقتصادي ما يلي:**

١ - النمو الاقتصادي في الفكر الكلاسيكي:

تتضمن نظرية النمو في الفكر الكلاسيكي آراء كل من آدام سميث Adam Smith ودافيد ريكاردو David Ricardo المتعلقة بالنمو، بالإضافة إلى آراء التجاريين حول مصدر الثروة من التجارة الخارجية، ثم آراء كل من جون ستيوارت ميل John Stuart Mill حول الأسواق، وروبرت مالتوس Robert Malthus حول السكان، ويمكن حصر عناصر النظرية فيما يلي[٣]:

أ - سياسة الحرية الاقتصادية: الحرية الفردية، حرية المنافسة الكاملة، البُعد عن أي تدخل للدولة في الحياة الاقتصادية.

ب - التكوين الرأسمالي مفتاح التقدم.

ج - ميل الأرباح للتراجع: وذلك نظرًا لتزايد حدة المنافسة بين الرأسماليين على التراكم الرأسمالي.

د - حالة السكون: اعتقد الكلاسيك بحتمية الوصول إلى حالة الاستقرار كنهاية لعملية التراكم الرأسمالي؛ ذلك أنه ما أن تبدأ الأرباح في التراجع حتى تستمر إلى أن يصل معدل الربح إلى الصفر، ويتوقف التراكم الرأسمالي، ويستقر السكان، ويصل معدل الأجور إلى مستوى الكفاف، وحسب آدم سميث Smith فإن ندرة الموارد الطبيعية توقف النمو الاقتصادي، وتقُوده إلى حالة السكون، أما ريكاردو ومالتوس Ricardo and Malthus فقد نظرا للنمو السكاني وتراجع النمو في رأس المال من خلال قانون تناقص الغلة، الذي يمثل بدوره عقبة أمام التنمية، ففي نظر الكلاسيك فإن النتيجة النهائية للتنمية هي الركود، هذا الركود ينتج عن الميل

---

[١] سالم توفيق النجفي: (٢٠٠٠)، أساسيات علم الاقتصاد، مصر، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، ط١، ص ٢٧

[٢] عادل أحمد حشيش: (د. ت)، تاريخ الفكر الاقتصادي، بيروت، دار النهضة العربية، ص ٣٠

[٣] عبلة عبدالحميد بخاري: (ب. ت)، التنمية والتخطيط الاقتصادي: نظريات النمو والتنمية الاقتصادية، الجزء الثالث، ص ٣٤ – ٣٥

الطبيعي للأرباح نحو التراجع، وما يترتب على ذلك من قيود على التراكم الرأسمالي، أو يستقر عدد السكان وتسود حالة من السكون.

- **نقد النظرية: أهم الانتقادات الموجهة إليها**[١]:

١. التركيز على النواحي الاقتصادية في تحقيق النمو والتنمية متجاهلة النواحي الأخرى التي لا تقل أهمية؛ كالنواحي الاجتماعية، والثقافية، والسياسية.

٢. القول بأن التنمية تتم تدريجيا بخلاف ما هو متفق عليه في الكتابات الاقتصادية حول أهمية وجود دفعة قوية لحدوث عملية التنمية.

٣. الاهتمام بالمشكلات الاقتصادية في المدى القصير بدون الإشارة إلى ما قد يحدث على المدى الطويل.

٤. افتراض حرية التجارة الخارجية أمر لم يسهل تطبيقه بعد ذلك مع وجود التدخل الحكومي والحواجز التجارية، خاصة بعد الثلاثينيات من القرن العشرين.

٢ - النظرية النيو كلاسيكية في النمو:

ظهر الفكر النيو كلاسيكي في السبعينيات من القرن التاسع عشر، وبمساهمات أبرز اقتصادييها: ألفريد مارشال Alfred Marshall، فيسكل Fiskell وكلارك Clark، قائمة على أساس إمكانية استمرار عملية النمو الاقتصادي دون حدوث ركود اقتصادي، كما أوردت النظرية الكلاسيكية، ولعل أهم أفكار النيو كلاسيك تتمثل في[٢]:

أ - إن النمو الاقتصادي عبارة عن عملية مترابطة متكاملة ومتوافقة، ذات تأثير إيجابي متبادل؛ حيث يؤدي نمو قطاع معين إلى دفع القطاعات الأخرى للنمو؛ لتبرز فكرة مارشال، المعروفة بالوفرات الخارجية، كما أن نمو الناتج القومي يؤدي إلى نمو فئات الدخل المختلفة من أجور وأرباح.

ب - أن النمو الاقتصادي يعتمد على مقدار ما يتاح من عناصر الإنتاج في المجتمع (العمل، الأرض، الموارد الطبيعية، رأس المال، التنظيم، التكنولوجيا).

ج - بالنسبة لعنصر العمل نجد النظرية تربط بين التغيرات السكانية وحجم القوى العاملة، مع التنويه بأهمية تناسب الزيادة في السكان أو في القوى العاملة مع حجم الموارد الطبيعية المتاحة.

د - فيما يخص رأس المال اعتبر النيو كلاسيك عملية النمو محصلة للتفاعل بين التراكم الرأسمالي والزيادة السكانية؛ فزيادة التكوين الرأسمالي تعني زيادة عرض رأس المال، التي تؤدي إلى تخفيض سعر الفائدة، فتزيد الاستثمارات، ويزيد الإنتاج، ويتحقق النمو الاقتصادي، هذا مع الإشارة إلى دور الادخار في توجيه الاستثمارات، يعتبر النيو كلاسيك الادخار عادة راسخة في الدول التي تشق طريقَها نحو التقدم، لتأخذ بذلك عملية الاستثمار والنمو شكلاً آليا ميكانيكيا.

هـ - أما عنصر التنظيم فيرى أنصار النظرية أن المنظم يشغل التطور التكنولوجي بالصورة التي تنفي وجود أي جمود في العملية التطويرية، وهو قادر دائمًا على التجديد والابتكار.

---

[١] عبلة عبدالحميد بخاري: (ب. ت)، التنمية والتخطيط الاقتصادي، المرجع السابق، ص ٣٧

[٢] عبلة عبدالحميد بخاري: (ب. ت)، التنمية والتخطيط الاقتصادي، مرجع سبق ذكره، ص ٤٢

و- أن النمو الاقتصادي يتطلب التركيز على التخصص وتقسيم العمل وحرية التجارة.

- **نقد النظرية: أهم الانتقادات الموجهة إليها[١]:**

١. التركيز على النواحي الاقتصادية في تحقيق النمو والتنمية متجاهلة النواحي الأخرى التي لا تقل أهمية؛ كالنواحي الاجتماعية، والثقافية، والسياسية.

٢. القول بأن التنمية تتم تدريجياً بخلاف ما هو متفق عليه في الكتابات الاقتصادية حول أهمية وجود دفعة قوية لحدوث عملية التنمية.

٣. الاهتمام بالمشكلات الاقتصادية في المدى القصير بدون الإشارة إلى ما قد يحدث على المدى الطويل.

٤. افتراض حرية التجارة الخارجية أمر لم يسهل تطبيقه بعد ذلك مع وجود التدخل الحكومي والحواجز الخارجية ، خاصة بعد الثلاثينيات من القرن العشرين.

٣ - النمو الاقتصادي في النظرية الكينزية:

ترتبط هذه النظرية بأفكار الاقتصادي جون كينز Keynes (١٨٨٣ – ١٩٤٦)، الذي تمكن من وضع الحلول المناسبة للأزمة الاقتصادية العالمية للفترة من عام (١٩٢٩ – ١٩٣٢)، وبموجب هذه النظرية فإن قوانين نمو الدخل القومي ترتبط بنظرية المضاعف؛ حيث يزداد الدخل القومي بمقدار مضاعف للزيادة الحاصلة في الإنفاق الاستثماري، ومن خلال الميل الحدي للاستهلاك، وترى هذه النظرية أن هناك ثلاثة معدلات للنمو، وهي[٢]:

أ - معدل النمو الفعلي **Actual rate of growth** ، وهو يمثل نسبة التغيير في الدخل إلى الدخل.

ب - معدل النمو المرغوب **Warranted rate of growth**، وهو يمثل معدل النُّمو عندما تكون الطاقة الإنتاجية في أقصاها.

ج - معدل النمو الطبيعي (GN)، فهو أقصى معدل للنمو يمكن أن يتمخض عن الزيادة الحاصلة في التقدم التقني والتراكم الرأسمالي والقوة العاملة عند مستوى الاستخدام الكامل، ويجب أن يتحقق التعادل بين معدل النمو الفعلي ومعدل النمو المرغوب، وأن يتعادل أيضًا معدل النمو الفعلي مع المعدلين المرغوب والطبيعي؛ فالتعادل الأول يؤدي لتوفر القناعة لدى المديرين بقراراتهم الإنتاجية، أما إذا تعادل معدل النمو المرغوب فيه مع معدل النمو الطبيعي فليس هناك اتجاه لنشوء البطالة والتضخم، فلو افترضنا أن المعدل المرغوب أقل من المعدل الطبيعي – حتى في حالة تساوي المعدل الفعلي والمرغوب فيه – فإن البطالة ستزيد؛ حيث إن كلاً من المعدل الفعلي والمرغوب فيه أقل من المعدل الطبيعي، أما في حالة العكس (أي إن المعدل المرغوب فيه أكبر من المعدل الطبيعي) بصورة مؤقتة، فإن كلا المعدلين الفعلي والمرغوب فيه قد يتعادلان، وإن المعدل الفعلي لا يمكن أن يتجاوز المعدل الطبيعي على نحو غير محدود؛ حيث إن المعدل الطبيعي يمثل أقصى معدل للنمو.

- **الانتقادات الموجهة للنظرية الكينزية:**

١. رأى كينز Keynes أن السياسة النقدية غير فعالة نسبيًا في التأثير على الطلب.

---

[١] عبلة عبدالحميد بخاري: (ب. ت)، التنمية والتخطيط الاقتصادي، مرجع سبق ذكره، ص ٥١

[٢] توفيق عباس عبد عون المسعودي: (٢٠١٠)، دراسة في معدلات النمو للأزمة لصالح الفقراء (العراق – دراسة تطبيقية)، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد ٢٦، المجلد السابع، نيسان، ص ٣١ – ٣٢

٢. بينما يرى كثير من الاقتصاديين الآن، أن السياسة النقدية يمكن أن تلعب دورًا مهمًا في تشكيل منحنيات الطلب.

٣. صعوبة إجراء تحسينات على السياسة المالية للتأثير على الطلب بما يكفي لضمان تحقيق نمو مستقر.

٤. هناك انتقاد كبير موجه للنظرية الكينزية في أنها تدعم ضخ الأموال، وإنفاق الحكومة على المشروعات، مما يحقق فوائد مكتسبة، من المستحيل خفضها بعد الركود.

٥. يرى بعض الاقتصاديين أن الناس ينظرون إلى انخفاض الضرائب (المصاحب للإنفاق الحكومي) باعتباره شيئا مؤقتا، وبالتالي يتوقفون عن الإنفاق.

٦. بل والأكثر أنهم (على العكس) يدخرون تحسبًا لارتفاع الضرائب مرة أخرى، مما يعني أن السياسة التوسعية غير فعالة.

٤ - النمو الاقتصادي في النظرية الماركسية:

لقد فند كارل ماركس Karl Marx في نظريته للنمو الاقتصادي آراء الرأسماليين، وقد قامت نظريته في هذا الصدد على مجموعة من الفرضيات تتعلق بطبيعة الوظيفة التي يقوم بها الإنتاج في المجتمع، وكذا على نوع الابتكار والاختراع السائدين، وعلى طريقة تراكم رأس المال، إلى جانب فرضيات تتصل بمعدلات الأجور والأرباح السائدة، وتعتبر نظرية فائض القيمة الأساس الفعلي للنظرية الماركسية في النُّمو، ويعرف فائض القيمة بأنه زيادة الإنتاج عن حاجة الاستهلاك، أي ما هو مخصص للاستثمار، كذلك يرى ماركس أن التسيير المركزي للاقتصاد من أجل تحقيق المنفعة العامة سوف يؤدي بكل مؤسسة للبحث عن فائدتها الخاصة، وبالتالي الاستغلال الأمثل لمواردها الطبيعية والقوة العاملة، ويرى ماركس أن المقياس السليم لسلوك الأفراد هو طريقة الإنتاج السائدة؛ أي: إن هناك تنظيمًا معينًا للإنتاج في المجتمع يتضمن:

أ - تنظيم العمل عن طريق التعاون والتقسيم المثمر بين المهارات العمالية، وعن طريق الوضع القانوني للعمال من حيث الحرية والاسترقاق.

ب - البيئة الجغرافية والمعرفة بطرق استخدام موارد الثروة الموجودة.

ج - الوسائل العلمية الفنية المطبقة في الإنتاج، وحالة العلم بوجه عام[١].

- **<u>نقد النمو الاقتصادي في النظرية الماركسية</u>[٢]:**

يقوم نقد الاقتصاد السياسي لدى ماركس على أن العمالة المأجورة هي الأساس ونواة الإنتاج في المجتمع الرأسمالي، وأن النمط الاقتصادي السائد اجتماعيا هو نتاج لعوامل طبيعية تاريخية، بالإضافة إلى التناقض البنيوي في الاقتصاد الرأسمالي نتيجة الصراع الطبقي ما بين الطبقة البورجوازية والرأسمالية مع الطبقة العاملة، وكذلك الأزمات الاقتصادية من انكماش في دورة الأعمال والتي تسبب تباطؤ في النشاط الاقتصادي والذي يظهر أثره في مؤشرات الاقتصاد الكلي كإجمالي الناتج القومي والإنفاق الاستثماري وعوامل أخرى، والركود الاقتصادي طويل الأمد.

---

[١] بناني فتيحة: (٢٠٠٩)، السياسة النقدية والنمو الاقتصادي، مرجع سبق ذكره، ص ١٦ – ١٧

[٢] Hill, Lisa (2007) "Adam Smith, Adam Ferguson and Karl Marx on the Division of Labour" Journal of Classical Sociology

٥ - نظرية مراحل النمو عند والت روستو: Walt Rostow

تسمى أيضا: نظرية مراحل التطور الاقتصادي، روج لها روستو Rostow في كتابه: "مراحل النمو الاقتصادي"، الذي استحوذ على اهتمام كبير في أوساط المتخصصين بقضية التنمية والدخل، يقول عنه ريمون أرون Raymond Aron: "لقد أقبل العالم كله على قراءة هذا الكتاب، وأصبح التمييز بين مراحل النمو الاقتصادي بغض النظر عن التناقض بين النظم السياسية شيئًا عاديا"[١].

إن نظريته قد استخدمت بعد ذلك كاتجاه متميز في تفسير التخلف، والفكرة التي قدمها روستو Rostow تتلخص في أن النمو الاقتصادي يتكون من مراحل معينة ذات تتابع زمني، بحيث إن كل مرحلة تمهد الطريق أوتوماتيكيًا للمرحلة التي تليها، وهذا يعني أن على البلدان المتخلفة أن تعيش نفس الطريق الذي مشته الدول المتقدمة في الفترة ما بين ١٨٥٠ – ١٩٥٠، حتى تقطع هذه المراحل وتصل إلى المجتمع الصناعي فما بعد الصناعي، وحسب روستو Rostow يمكن أن ينسب أي مجتمع من حيث مستوى تطوره الاقتصادي إلى إحدى **المراحل الخمس**:

المرحلة الأولى: مرحلة المجتمع التقليدي، وتتميز باقتصاد متخلف جدا يتسم بالطابع الزراعي، ويتبع أهله وسائل بدائية للإنتاج، ويلعب فيه نظام الأسرة أو العشيرة دورا رئيسيا في التنظيم الاجتماعي، كما أن الهيكلة الاجتماعية مؤسسة على الملكية العقارية، ويستند نظام القيم إلى "القدرية ومعاداة التغيير"، أما الناتج الوطني فإنه يقسم لأغراض غير إنتاجية، وقد ضرب روستو مثالاً لدول اجتازت هذه المرحلة؛ كالصين، ودول الشرق الأوسط، ودول حوض البحر المتوسط، وبعض دول أوروبا في القرون الوسطى، هذه المرحلة عادة ما تكون طويلة نسبيا، وتتميز بالبطء الشديد[٢].

المرحلة الثانية: مرحلة التهيؤ للإقلاع أو الانطلاق، لا تختلف هذه المرحلة الجديدة – من حيث البنيان الاجتماعي والقيم والمؤسسات السياسية اللامركزية – اختلافا جذريا عن مرحلة المجتمع التقليدي، ولعل الفارق الرئيس بين المرحلتين لا يعدو أن يكون فارقا في طبيعة حركية المجتمعين؛ فحركية المجتمع التقليدي لا تتعدى أطر ذلك المجتمع؛ لأنها حركية داخلية جزئية بالضرورة، بينما تتميز مرحلة المجتمع المؤهل للانطلاق بظهور نوازع للتحول الجذري، تحول في المؤسسات السياسية – الاقتصادية، وتوسيع آفاق المصالح الفردية والجماعية التي تدفع بأفراد المجتمع إلى العمل المثمر، وإلى أخذ المبادرة[٣].

المرحلة الثالثة: مرحلة الانطلاق، مرحلة حتمية في عملية النمو، فإذا تعطلت العقبات التي تعترض سبل التنمية، دخل المجتمع مرحلة الانطلاق، وهي المرحلة التي تسيطر فيها القوى الفاعلة لأجل التقدم في كل مرافق الحياة، فيصبح النمو والتنمية ظاهرة طبيعية في المجتمع، وهنا تختلف الحوافز الدافعة في هذا الاتجاه، غير أن أنماط التجارِب التاريخية أظهرت فعالية عاملين رئيسيين: التكنولوجيا، والثورة السياسية، بمعنى انتقال الحكم السياسي "إلى جماعة تعتبر تحديث الاقتصاد قضية جدية، وتعطيها المقام الأول بين القضايا السياسية"، وفي

---

[١] عبلة عبدالحميد بخاري: (ب. ت)، التنمية والتخطيط الاقتصادي، مرجع سبق ذكره، ص ٣٨ – ٣٩

[٢] غلبين، روبرت: (١٩٨٧). الاقتصاد السياسي للعلاقات الدولية، دار نشر جامعة برنستون، مركز الخليج للأبحاث (٢٠٠٤)، المترجمون، ص ٢٤-٢٥

[٣] Lelart, Michel (2011). Système Monétaire International, p.28

هذه المرحلة ترتفع نسبة الاستثمار من خمسة إلى عشرة بالمائة، فتتوسع الصناعات الجديدة بسرعة وتنشط ويتم تصنيع القطاع الزراعي[١].

المرحلة الرابعة: مرحلة النضج، مرحلة تعد فيها الدول المتقدمة اقتصادية؛ حيث تكون قد استكملت نمو جميع قطاعات اقتصادها القومي، وتمكنت من رفع مستوى إنتاجها، ترتفع القدرات التقنية للاقتصاد المحلي، وتقام العديد من الصناعات الأساسية، وصناعات أكثر طموحًا من ذي قبل، وصناعات قائدة للتنمية؛ كصناعة الآلات الصناعية، والزراعية، والإلكترونية، والكيميائية، مع زيادة الصادرات الصناعية[٢].

المرحلة الخامسة: مرحلة الاستهلاك الوفير، وهي المرحلة التي يبلغ فيها البلد شأنا كبيرا من التقدم؛ حيث يزيد الإنتاج عن الحاجة، ويعيش السكان في سعة من العيش، وبدخول عالية، وقسط وافر من سلع الاستهلاك وأسباب الرخاء[٣].

ولقد أدعى روستو Rostow أن هذه المراحل من النمو صممت لمعالجة عدد من القضايا، بعضها حدد نفسه، كاتبا: " تحت أي دوافع بدأت المجتمعات الزراعية التقليدية عملية التحديث الخاصة بها؟ متى وكيف أصبح النمو المنتظم سمة مدمجة في كل مجتمع؟ ما هي القوى التي دفعت عملية النمو المستمر وحددت معالمها؟ ما هي العوامل الاجتماعية والاقتصادية المشتركة لعملية النمو التي يمكن تمييزها في كل مرحلة؟ ما هي القوى التي حددت العلاقات بين المناطق الأكثر تطورًا والأقل تطورًا؛ وما هي العلاقة إن وجدت التي حملها التسلسل النسبي للنمو إلى نشوب الحرب؟ وأخيرًا أين تأخذنا الفائدة المركبة؟ هل تأخذنا إلى الشيوعية أم إلى ضواحي الأثرياء، المدورة بإحكام برأس مال اجتماعي؛ أو إلى الدمار؛ أو إلى القمر؛ أو إلى أين؟[٤].

- **<u>نقد نظرية مراحل النمو عند والت روستو[٥]</u>**: Rostow

أجمع الاقتصاديون على فشل هذه النظرية في أمرين:

أولهما: إثبات صحة المراحل التاريخية.

وثانيهما: في إمكانية انطباقها على دول العالم الثالث اليوم.

ويقدم روستو فهما بسيطًا يصور التخلف على أنه تأخر زمني لا أكثر ولا أقل، وبذلك يتجاهل فهم تاريخ الدول المتخلفة، زيادة على اعتباره البلدان النامية وكأنها طبقة أو فئة واحدة، وبصورة أكثر تحديدًا يفترض روستو أن كل هذه البلدان تتعرض لنفس المشاكل، وتعاني من نفس المعوقات، وتتطور تقريبًا بنفس الشكل في عمليتها التنموية؛ فروستو صور لنا مراحل النمو الخمسة على شكل (محطة قطار) عن طريقها، وبالضرورة يجب أن تمر كل الدول السائرة في طريق النمو، زيادة على هذا فقد أغفل روستو ظرفًا هاما من الظروف المهيئة للانطلاق في الرأسمالية الغربية، وهو الاستعمار ونهب الثروات، الذي حققت عن طريقه مراحل ازدهارها وتقدمها،

---

[١] ويليام ستانلي جيفونس: (٢٠١٤)، الاقتصاد السياسي، ترجمة: علي أبو الفتوح، كامل إبراهيم، صالح نور الدين، ومحمد مسعود، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، جمهورية مصر العربية، ص ٣٨ – ٣٩

[٢] و. و. روستو: مراحل النمو الاقتصادي، ترجمة: برهان الدجاني، مجلة الرائد العربي، العدد الثامن عشر، إبريل ١٩٦٢

[٣] بناني فتيحة: (٢٠٠٩)، السياسة النقدية والنمو الاقتصادي، مرجع سبق ذكره، ٢٣

[٤] Rostow, W.W. (1962) The Stages of Economic Growth. London: Cambridge University Press. pp. 2, 38, 59

[٥] عبد العالي دبلة: (٢٠٠٤)، الدولة رؤية سوسيولوجية، القاهرة، دار الفجر للنشر والتوزيع، ط١، ص ٣٠

في الوقت الذي حرمها فيها الاستعمار من فرص تنمية ذاتها، زعمًا بأن الرأسمالية هي السبيل الوحيد للتنمية والازدهار.

- **علاقة النظريات بموضوع البحث:**

يعد موضوع النظرية العلمية وعلاقتها بالبحث العلمي موضوعاً غير معطي ولا جاهز إنما يتم بناؤه بعد البحث كونه يبحث في مفهومين واسعين يتم تناولهم بانفصال واضح، حيث ينتمي المفهوم الأول (النظرية) إلي عالم الفكر النظري، وينتمي المفهوم الثاني (البحث العلمي) إلي عالم المنهجية، حيث تساعد الخلفية النظرية الباحث علي فهم الظاهرة أو المشكلة والعلاقة بين العوامل والمتغيرات في موضوع البحث.

ولذا فلقد استعان الباحث من خلال إشكالية البحث وتساؤلاته وأهدافه بعدد من النظريات في النمو الاقتصادي واستعان أيضاً بالنقد الموجهة لكل منهم والتي تم توظيفها لتناسب موضوع البحث، والتي منها:

١ - مدي الاستفادة من نظرية النمو الاقتصادي في الفكر الكلاسيكي:

وضح الباحث فيها سياسات الحرية الاقتصادية من خلال الحرية الفردية، وحرية المنافسة الكاملة، وكذلك البعد عن أي تدخل للدولة في الحياة الاقتصادية، ومن خلال التكوين الرأسمالي الذي يعد مفتاح التقدم، إلا أن هذه النظرية تعرضت للنقد حيث تم التركيز علي النواحي الاقتصادية في تحقيق النمو والتنمية متجاهله النواحي الاجتماعية والثقافية والسياسية.

٢ - مدي الاستفادة من النظرية النيو كلاسيكية في النمو:

استفاد الباحث من هذه النظرية أن النمو الاقتصادي هو عملية مترابطة متكاملة ومتوافقة، وذات تأثير إيجابي متبادل، كما أن النمو الاقتصادي يعتمد علي مقدار ما يتاح من عناصر الإنتاج في المجتمع، إلا أن هذه النظرية أيضاً تعرضت للنقد من حيث أنها ركزت علي النواحي الاقتصادية في تحقيق النمو والتنمية متجاهلة أيضاً النواحي الأخرى.

٣ - مدي الاستفادة من نظرية النمو الاقتصادي في النظرية الكينزية:

وضح الباحث فيها قوانين نمو الدخل القومي والتي ترتبط بنظرية المضاعف حيث يزداد الدخل القومي بمقدار مضاعف للزيادة الحاصلة في الإنفاق الاستثماري، ويتم ذلك من خلال معدلات النمو والتي تكمن في معدل النمو الفعلي، ومعدل النمو المرغوب، وأيضاً معدل النمو الطبيعي، إلا أن هذه النظرية تعرضت للنقد من حيث أن كينز رأي أن السياسة النقدية غير فعالة نسبياً في التأثير علي الطلب، وكذلك يري صعوبة في إجراء تحسينات علي السياسة المالية للتأثير علي الطلب.

٤ - مدي الاستفادة من النمو الاقتصادي في النظرية الماركسية:

وضح فيها الباحث الفرضيات التي تتعلق بطبيعة الوظيفة التي يقوم بها الإنتاج في المجتمع، وكذلك نوع الابتكار والاختراع السائدين، وطريقة تراكم رأس المال إلي جانب فرضيات تتصل بمعدلات الأجور والأرباح السائدة، إلا أن هذه النظرية أيضاً تعرضت للنقد من حيث أن العمالة المأجورة هي الأساس ونواة الإنتاج في المجتمع الرأسمالي، وان النمط الاقتصادي السائد اجتماعياً هو نتاج لعوامل طبيعة تاريخية.

٥ - مدي الاستفادة من نظرية مراحل النمو عند روستو:

وضح فيها الباحث مراحل النمو الاقتصادي كما أوردها روستو في كتابة، فالنمو الاقتصادي عنده يتكون من مراحل معينة ذات تابع زمني، حيث أن كل مرحلة تمهد للمرحلة التي تليها، بدءً من مرحلة المجتمع التقليدي، وصولاً إلي مرحلة الاستهلاك الوفير.

ويمكن استخلاص بعض القضايا من مجموعة النظريات السابقة والتي تفيد هذا البحث فيما يلي:

١. يجب التركيز والاهتمام بالنواحي الاجتماعية والثقافية والسياسية، إلي جانب التركيز علي النواحي الاقتصادية.

٢. لابد من وجود إرادة قوية لحدوث عملية التنمية الشاملة.

٣. ضرورة الاهتمام بالمشكلات الاقتصادية في المدى القصير ، وكذلك المدي الطويل.

٤. لابد من تنظيم العمل عن طريق التعاون والتقسيم المثمر بين المهارات العمالية.

٥. تضافر العوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المشتركة لعملية النمو.

٦ - العمل علي رفع مستوى الإنتاج، وبالتالي ترتفع القدرات التقنية للاقتصاد المحلي.

سابعا: الاستراتيجية المنهجية للبحث:

١ – منهج البحث:

اعتمد الباحث علي المنهج الوصفي التحليلي حيث يتم من خلاله الرجوع للوثائق المختلفة كالكتب والصحف والمجلات وغيرها من المواد التي يثبت صدقها بهدف تحليلها للوصول إلى أهداف البحث، كما اعتمد علي **المنهج التاريخي**[١]، والذي يقوم في البحث على أساس دراسة أحداث الماضي وتفسيرها وتحليلها بهدف التوصل إلى قوانين عامة تساعدنا على تحليل أوضاع الحاضر والتنبؤ بالمستقبل.

المبحث الأول: دور الاقتصاد السياسي في الحياة الاجتماعية.

تمهيد.

تنبع حاجة النظام للتنمية من تطور المجتمع الذي قد تبرز فيه عناصر جديدة تتطلب إجراء تغييرات تتناسب مع الوضع الجديد حيث تكون البيئة الداخلية هي المحدد الأول في تقرير مدى حاجة هذا النظام للتنمية، حيث تتأثر نشاطات النظام عادة بالفعاليات الناتجة عن مختلف توجهات وسلوك عناصر المجتمع المدني، الذي تحاول اطرفه فرض رؤيتها في التنمية المنشودة، ونتناول فيما يلي: دور الاقتصاد السياسي في الحياة الاجتماعية، وكذلك دور علم الاجتماع في الحياة الاقتصادية، ثم نتطرق إلي العلاقة بين علم الاجتماع وعلم الاقتصاد، وأخيراً نشير إلي مضمون النشاطات الاجتماعية والفعاليات الاقتصادية.

[١] فهمي سليم الغزوي، وآخرون: (٢٠٠٤)، المدخل إلي علم الاجتماع، الإصدار الثاني، دار الشروق، عمان، ص ٤٠٠

١ – دور الاقتصاد السياسي في الحياة الاجتماعية:

يتولى الاقتصاد دراسة الناس كجماعات و لهذا يهتم عالم الاقتصاد بمعرفة أنماط التجمعات البشرية (مهن، طبقات، أمم) لأن الظواهر الاقتصادية تنشأ و تتطور في أوساط محددة، ولذا تظهر العلاقة بين النواحي الاقتصادية و الاجتماعية أكثر ما تظهر في "علم الاجتماع الاقتصادي" و هو فرع خاص من علم الاجتماع، والإنسان في الاقتصاد السياسي هو العامل الأساسي في النشاط الاقتصادي[١]، كما يتعلق الأمر بقوانين اقتصاد الدولة فالاقتصاد السياسي المقصود به البحث في الإجراءات السياسية المختلفة التي من شأنها توفير الرفاهية المادية للمجتمع، فموضوع الاقتصاد السياسي هو المعرفة المتعلقة بمجموع الظواهر المكونة للنشاط الاقتصادي للإنسان في المجتمع، أي النشاط الخاص بالإنتاج وتوزيع المنتجات والخدمات اللازمة لمعيشة أفراد، وهذا النشاط يكتسي وجه علاقة مزدوجة تعبر عن علاقة الإنسان بالطبيعة وعلاقة الإنسان بالإنسان، العلاقة الأولى يعلمنا التاريخ الاقتصادي للمجتمعات بأن الفعاليات الاقتصادية "العملية الإنتاجية" للإنسان كان و لايزال يجد نفسه فيها دائما بمواجهة الطبيعة لإشباع حاجياته فيقوم بإخضاعها لسيطرته و جعلها أقل بدائية، وفي نفس الوقت هو يخلق منها أدوات لعملية الإنتاج "وسائل الإنتاج"، وفي العلاقة الثانية نجد العملية الإنتاجية كعملية اجتماعية يقوم الإنسان فيها بتقسيم العمل لأجل مواجهة الطبيعة و إشباع لحاجياته[٢].

فمن المبادئ الاقتصادية الأساسية أن أي سياسة تعود بالنفع على المجتمع ككل يمكن تطويعها لتعود بالنفع على كل فرد من أفراد المجتمع، حتى ولو أدت إلي مكاسب للبعض وخسائر للبعض الآخر، ولا يتطلب ذلك سوى فرض قدر من الضرائب على الفائزين لتعويض الخاسرين ليصبح الجميع أفضل حالا في نهاية المطاف، ويستخدم الاقتصاديون أدوات فعالة لاستكشاف السياسات الاقتصادية الأفضل لمصلحة المجتمع، وتعتبر المشكلة الاقتصادية والتي يطلق عليها البعض تسمية مشكلة الندرة جوهر موضوع علم الاقتصاد، وتكمن في محدودية الموارد الاقتصادية وندرتها النسبية اللازمة لتلبية الحاجات الإنسانية المتعددة والمتزايدة باستمرار، فالمشكلة الاقتصادية واجهت الإنسان والمجتمعات البشرية منذ الأزل إلى يومنا هذا، فالأنظمة الاقتصادية على اختلافها عانت منها ولا تزال، وحاول كل نظام أن يتجاوب معها بفلسفته ومبادئه في إيجاد توازن بين تعدد الحاجات وندرة الموارد الاقتصادية لتلبيتها[٣].

وحيث أن دور الاقتصاد السياسي في الحياة الاجتماعية يكمن في حل المشكلات للمجتمع، لذا تكمن المشكلة الاقتصادية في الندرة النسبية للموارد الاقتصادية المتاحة على اختلاف أنواعها وأحجامها الضرورية لإشباع الحاجات الإنسانية المتعددة والمتجددة باستمرار، فلقد واجهت الإنسان منذ وجوده على الأرض مشكلة تعدد وتجدد وتزايد رغباته في حين إمكانيته مهما اتسعت ففي النهاية هي محدودة ونادرة، وهذا هو مضمون المشكلة الاقتصادية التي يحاول علم الاقتصاد حلها، فهي تواجه الأفراد كما المجتمعات، وتواجه الاقتصاديات المتقدمة والمتخلفة سواء

---

[١] خالد الحامض: (١٩٩٥)، الاقتصاد السياسي أسس ومبادئ، منشورات جامعة حلب – كلية الحقوق، ص ١٢.

[٢] محمد دويدار: (١٩٩٤)، مبادئ الاقتصاد السياسي، مصر، ص ١٦

[٣] ستانلي جيفونس ويليام: (٢٠١٥)، الاقتصاد السياسي، ترجمة: أبو الفتوح علي وآخرون، القاهرة، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، ص ٤٨

رأسمالية أو اشتراكية أو إسلامية أو مختلطة، فهي لا تختلف في أركانها وعناصرها من مجتمع أو نظام إلى آخر فالاختلاف يكمن في فلسفة مواجهتها وطرق حلها[١].

ومن العوامل الأساسية لنشأة المشكلة الاقتصادية، فيمكن حصرها فيما يلي:

١. **الندرة النسبية للموارد:** فالوسائل التي يملكها الإنسان لإشباع حاجاته محدودة دائما، بمعنى أن الإنسان يعيش في عالم الندرة النسبية، فالصعوبة التي واجهته في أن يحصل على كل رغباته كان عليه الاختيار، فللوصول إلى هدف معين عليه أن يضحي بغاية أخرى حيث لا تكفي الوسائل المتاحة له لتحقيق كل أهدافه، فكل اختيار يتضمن في الوقت تضحية وتكلفة الفرصة البديلة تعبير مادي عن التضحية التي يتحملها الفرد حين يختار بين البدائل[٢].

٢. **الحاجات الإنسانية:** تعبر الحاجات على حالة نفسية تعكس الرغبة في إشباع نقص مادي أو معنوي، ويسعى الإنسان للحصول على الوسائل اللازمة لتلبيتها، وللحاجات خصائص تتمثل في[٣]:

أ - **قابلية الحاجة للإشباع:** كل حاجة قابلة للتلبية وهذه قاعدة عامة، و إذا قررنا أن المنفعة تميل إلى التناقص مع استمرار الإشباع أو استعمال السلعة أو الخدمة، فمعنى ذلك قابلية الحاجة للإشباع يتزايد باستعمال وحدات أخرى من السلعة أو الخدمة، ويرجع ذلك إلى طبيعة الإنسان فالإنسان محدود القدرة حتى في دائرة الإشباع.

ب - **قابلية الحاجة للانقسام:** فمن الملاحظ أن الحاجة البشرية قابلة للتجزئة، ذلك أنه كلما تلقت الحاجة قد ا ر من الإشباع انخفضت درجة إلحاحها، فالحاجة قابلة للإشباع تدريجيا بالسلعة أو الخدمة وهذا يعني أن كل جزء من السلعة أو الخدمة قابل لأن يشبع جزء من تلك الحاجة.

ت - **قابلية الحاجة للقياس:** إن الإنسان قادر على يرتب الحاجات من حيث أهميتها ترتيبا تنازلياً بقدر إلحاح الحاجات، وبطبيعة الحال يقوم بقياس الحاجة فمعيار القياس شخصي وعليه ستختلف قياسات الحاجة من شخص إلى آخر ومن وقت لآخر ومن زمان لآخر.

ث - **قابلية الحاجة للإحلال:** يمكن أن تحل أو أن تعوض حاجة - حاجة أخرى، وتتوقف قابلية الإحلال على مقدار التقارب بين الرغبات التي تقوم هذه الحاجات بإشباعها.

ج - **قابلية الحاجات للتعدد والتزايد باستمرار:** تتميز الحاجات الإنسانية بأنها كثيرة ومتنوعة وتتزايد عبر الزمن، وذلك بالمقارنة مثلا بين الحاجات الإنسانية في القرون الماضية والحاجات في وقتنا هذا[٤].

ولذا يمكن تقسيم الحاجات الاقتصادية إلي ما يلي[٥]:

تقسم الحاجات الاقتصادية إلى الحاجات الضرورية والحاجات الكمالية، والحاجات الفردية والحاجات الجماعية، والحاجات الحاضرة والحاجات المستقبلية.

---

[١] بناني فتيحة: (٢٠٠٩)، السياسة النقدية والنمو الاقتصادي، مرجع سبق ذكره، ٥٢

[٢] محمد دويدار: (١٩٩٤)، مبادئ الاقتصاد السياسي، مرجع سبق ذكره، ص ٣٨

[٣] خالد الحامض: (١٩٩٥)، الاقتصاد السياسي أسس ومبادئ، مرجع سبق ذكره، ص ٢٩

[٤] حازم الببلاوي: (١٩٧٥) ، أصول الاقتصاد السياسي، منشأة المعارف، مصر، ص ٣١

[٥] إسماعيل محمد هاشم: (١٩٩٩)، الاقتصاد السياسي، الجزء ١، دار الحداثة للنشر والتوزيع، بيروت، ص ٢١٣

أ - **الحاجة الضرورية والكمالية**: الأولى هي الحاجة التي تتوقف حياة الفرد على إشباعه كالحاجة إلى الشراب والعلاج والطعام، أما الحاجة الكمالية، فهي تلك التي تزيد من متعه الحياة ولذتها كالاستماع إلى الموسيقى والتنويع في الملابس والمعرفة.

ب - **الحاجة الفردية الجماعية**: فالأولى هي تلك التي تتصل مباشرة بشخصية الإنسان وحياته الخاصة كالحاجة إلى المأوى وتأسيس المسكن والعلاج، أما الحاجة الجماعية، فهي التي تولد وتظهر بوجود الجماعة وحياة الفرد وسط هذه الجماعة، مثل الحاجة إلى الأمن والدفاع عن الجماعة وممتلكاتها ومكافحة الأمراض وغيرها من الحاجات التي تباشرها الدولة عادة بواسطة أجهزة تمثل الصالح العام[١].

ج - **الحاجة المستقبلية والحاضرة:** فالمستقبلية هي تلك المتوقع ظهورها مستقبلاً كما لو قامت الدولة باستصلاح الأراضي وإقامة السدود وذلك بغية إشباع حاجة مستقبلية وهى خلق أو زيادة الرقعة الزراعية اللازمة لإشباع الحاجة إلى الطعام أو إقامة المساكن وغيرها من استخدامات الأرض العديدة، أما الحاجة الحالية أو الحاضرة فهي ذلك الإحساس أو الشعور الحال بالألم، مثال ذلك: استهلاك المزارع ما ينتجه من غلة[٢]، علماً بأن التقسيمات المختلفة السابقة للحاجات والفروق بينها جميعاً نسبية إلى حد بعيد بل ولفظية إلى حد ما.

٢ – دور علم الاجتماع في الحياة الاقتصادية:

تبدو الصلة أكثر وضوحا بين مجال الاقتصاد ومجال الاجتماع، لكن الذي تجدر الإشارة إليه هنا أن علم الاجتماع الاقتصادي لا يرمي من دراسته إلى الوصول إلى قوانين اقتصادية بحتة أو الوصول إلى هذه القوانين بغرض ذاتي، وإنما يهدف إلى الانتفاع بها في الارتقاء بالأوضاع والنظم والمستويات الاقتصادية، فإذا كان الاقتصاد يهتم بالمنفعة، فإن علم الاجتماع الاقتصادي يعنى بالعدالة، وإذا كان الاقتصاد يضع القوانين التي يستند إليها النظام الاقتصادي، فإن علم الاجتماع الاقتصادي يستنبط قوانين تقدم البنيان الاجتماعي من الناحية الاقتصادية[٣].

- **أثر المسؤولية الاجتماعية على النمو الاقتصادي:**

تزايد أهمية المسؤولية الاجتماعية لقطاع الأعمال في ظل اقتصاد السوق الاجتماعي كون هذه المسؤولية جزء من الترجمة الحرفية للشق الاجتماعي في اقتصاد السوق، ولا تعني المسؤولية الاجتماعية لقطاع الأعمال تخلي الحكومات عن مسؤولياتها الاجتماعية بالتأكيد، بل يأتي ذلك انسجاماً مع اقتصاد السوق الاجتماعي ومع التشاركية بين العام والخاص، كما تعني المسؤولية الاجتماعية الاهتمام بجوانب التنمية المجتمعية وبالجوانب الأخلاقية إلى جانب اهتمامها بالربحية التجارية، وهي التزام تجاه العاملين وتجاه العملاء، والمستهلكين، والمجتمع ككل، وهذا يتعدى العمل الخيري التطوعي، بحيث نصل إلى علاقة يستفيد منها المانح والمتلقي[٤].

٣ - مضمون النشاطات الاجتماعية والفعاليات الاقتصادية:

إن التاريخ الاقتصادي للمجتمعات يعلمنا بأن الفعاليات الاقتصادية للفرد كانت و لازالت موجهة دائما نحو إخضاع قوى الطبيعة المحيطة به، و كذلك نحو إخضاع الوسائل التي تساعده في النضال ضد عامل " **الندرة"**

---

[١] محمد دويدار: (١٩٩٤)، مبادئ الاقتصاد السياسي، مرجع سبق ذكره، ص ١٦١

[٢] حازم الببلاوي: (١٩٧٥) ، أصول الاقتصاد السياسي، مرجع سبق ذكره، ص ٣٣

[٣] محمد ياسر الخواجة: (١٩٩٨)، علم الاجتماع الاقتصادي، الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، الطبعة الأولي، ص ٨

[٤] أحمد عبد السميع علام: (٢٠١٦)، تطور مفهوم القيمة (نظرية القيمة)، مرجع سبق ذكره، ص ٢٤٩

المنتشر في المجتمع، و بناء اقتصاد متوازن لتحقيق الرقي و التقدم المادي وكل هذا يصب في رغبة الإنسان لتلبية حاجياته المتعددة و المستجدة باستمرار، و عملية الإشباع هذه مرتبطة باستهلاك المواد أو الخدمات التي يرغب فيها الإنسان، و لكن استهلاك المادة لن يتم دون استخراجها من الطبيعة، ثم تحويلها لتصبح صالحة للاستهلاك، و تلك هي عملية الإنتاج، كما أنه لا يستطيع أن ينتج بمفرده كل شيء، لذا نراه مطالبا بتبادل سلع مع أفراد آخرين مقابل سلع أخرى[١]، وعلى هذا الأساس يمكن القول أن النشاط الاقتصادي يشتمل على يشتمل على جميع تصرفات الأفراد التي تتصل بثلاثة عمليات هي: (الإنتاج، المبادلة و الاستهلاك) [٢]:

أ – عملية الإنتاج:

١ - يعتبر الإنسان مضاد للطبيعة، لا يخضع لها و لا يعتمد عليها دون تفاعل من جانبه.

٢ - الإنسان له حاجياته (غذاء، ملبس، سكن)، لا يمكن إشباعها من ذاته، بل يتجه للطبيعة، بحالتها الطبيعية أو بعد تحويلها، للحصول على ما يشبع حاجياته، عبر بذل جهد ذهني و عضلي، بهدف الحفاظ على بقاءه.

٣ - الإنسان يقوم بإنتاج المواد اللازمة لبقائه عبر نشاط واع منه.

٤ - عملية الإنتاج هي: "عملية تنسيق لكل عوامل العناصر الإنتاجية من أجل الحصول على مواد أو خدمات صالحة للاستجابة إلى حاجة معينة".

- **عناصر الإنتاج ثلاثة هي:**

١ – الأرض – (الطبيعة): التي تستخرج منها المادة الخام.

٢ – العمل: يستعمله لتحويل المادة الخام.

٣ – رأس المال: إمكانيات مادية لتحويل المواد الخام إلي منتجات صناعية أو زراعية (ألات ومعدات)، تؤدي إلي (عملية الاستثمار).

٤ – يشتمل الإنتاج علي كل عملية أدت إلي خلق منفعة (مواد وخدمات)، أي خلق الخيرات.

ب- عملية المبادلة أو التوزيع:

١ - عملية الإنتاج هي بطبيعتها عملية اجتماعية.

٢ - الإنسان لا يقاوم الندرة في الطبيعة بمفرده، لأنه لن يستطيع القيام بكل مهام الإنتاج، بل يتم ذلك من خلال التعاون مع أعضاء الجماعة، حتى يتمكن من حفظ بقاءه.

٣ - تقسيم العمل: فئة تتخصص في إنتاج معين، تخصص البعض منه لتلبية حاجتها، و الباقي يتم توزيعه على باقي أفراد المجتمع (عملية البيع).

٤ - تعتبر النقود الأداة الأساسية للتبادل السلع و الخدمات، لكونها توفر مقياس موحد لقيمة المنتجات.

ج - عملية الاستهلاك:

---

[١] أنطوان أيوب: (١٩٦٥)، دروس في الاقتصاد السياسي، ج١، ط١، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، حلب، سوريا، ص ٣٥

[٢] فتح الله ولعلو: (١٩٨١)، الاقتصاد السياسي – مدخل الدراسات الاقتصادية، ط١، دار الحداثة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ص ٢٣ – ٣٣

١ - العملية التي تمكن الأفراد من إشباع رغباتهم.

٢ - العملية التي تنشط و تعيد دورة الإنتاج، فاستهلاك المنتج يعني القضاء على قيمته و القضاء على حاجته إليه.

المبحث الثاني: دور علم الاجتماع في رسم خريطة الاقتصاد السياسي.

تمهيد.

يرتبط علم الاجتماع بعلم الاقتصاد في الوقت الراهن بمجموعة حديثة من الموضوعات والقضايا والمجالات والتي تعكس نوع التعريف الحديث له، والذي يسعي لتحليل الظواهر والنظريات الاقتصادية بوصفها ظواهر اجتماعية تهتم بمعالجة مشكلات مرتبطة بالنسق السوسيولوجي Sociologist العام، كما يهدف لاستخدام المنظورات الاجتماعية لدراسة تلك الظواهر والمشكلات بصورة واقعية، وساعد ذلك علي ظهور مجالات جديدة يعالجها ها العلم، وهذا ما سوف نعالجه فيما يلي حيث نتناول دور علم الاجتماع في الحياة الاقتصادية، وأيضاً خريطة الاقتصاد السياسي من منظور سوسيولوجي، وأهم المكونات الاقتصادية للمجتمع، وكذلك التقارب بين الاقتصاد السياسي وعلم الاجتماع من الناحية السياسية بالطرق الحديثة.

١ – الدلالة الاجتماعية للحياة الاقتصادية:

لم يقتصر اهتمام علماء الاجتماع الاقتصادي علي مجالات محددة تكشف عن دخول ذلك الفرع الحديث في جوهر الظواهر والمشكلات الاقتصادية، بقدر ما اهتم المتخصصون بفكرة تنوع تلك الاهتمامات والمجالات الحديثة لعلماء الاجتماع والتعاون مع غيرهم من المتخصصين في العلوم الاجتماعية الأخرى، كما اهتم علماء الاجتماع الاقتصادي بالتطورات والتغيرات التي أدت إلي ظهور عدد من الفروع الوليدة النشأة لعلم الاجتماع والتي اهتمت بمجالات اهتمت بالاستهلاك والتوزيع وتأثير العوامل الاجتماعية والأخلاقية علي الاقتصاد وكذلك تحليل العلاقة بين الاقتصاد والتنظيمات غير الاقتصادية وأيضاً دراسة الطبقات الاقتصادية وكذلك معالجة قضايا التنمية الاقتصادية في دول العالم الثالث.

وعلي هذا يمكن **تلخيص العلاقة بين الاقتصاد و علم الاجتماع** في النقاط التالية:

أ - أهمية النشاط الاقتصادي و تأثيره على الكل الاجتماعي، أي أثر الأساس الاقتصادي في تحديد طبيعة التفاعلات و بنية العلاقات الاجتماعية، و يعتبر ابن خلدون من الأوائل الذين أبرزوا طبيعة هذه العلاقة، بحيث يرجع سبب ظهور المجتمع إلى الضرورة الملحة التي تدفع الناس للتجمع بهدف إنتاج و سائل المعيشة، أي أنه أعطى تفسير مادي لنشأة المجتمع، فالمجتمع ظاهرة طبيعية أدى إليها عمران التكافل الاجتماعي[١].

ب - تظهر أهمية التحولات في البنى الاجتماعية على طبيعة التفاعلات الاقتصادية، و ذلك بأثر حركة مجموع المجتمع على تحول النشاط الاقتصادي للمجتمع، وكيف تؤثر المكونات الاجتماعية و الثقافية على اختيارات أو سلوكيات الأفراد الاقتصادية؟ و في هذا الإطار يمكننا أن نفهم و نفسر كيف أن الخمر كسلعة لا يتم التعامل بها في مجتمعات إسلامية، عكس المجتمعات الغربية بسبب الاختلاف الثقافي و الاجتماعي[٢].

---

[١] فتح الله ولعلو: (١٩٨١)، الاقتصاد السياسي، مدخل الدراسات الاقتصادية، ط١، دار الحداثة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ص ٢٤

[٢] محمد ديوبدار: (١٩٨١)، مبادئ الاقتصاد السياسي، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، ص ٣٢

ج - تتجلى العلاقة بين العلمين و تكون أكثر وضوحا من خلال ظهور تخصص فرعي ضمن الاقتصاد هو (علم الاقتصاد الاجتماعي)، أو ضمن علم الاجتماع هو (علم الاجتماع الاقتصادي)، فالأول هو اتجاه يميل إلى تفسير المعطيات أو الظواهر الاقتصادية اعتمادا على الظواهر الاجتماعية وواقع البنية الاجتماعية، أما الثاني فهو يزودنا بالمعرفة الضرورية الخاصة بالإطار الاجتماعي الذي يمارس في ظله النشاط الاقتصادي[١].

٢ – خريطة الاقتصاد السياسي من منظور سوسيولوجي:

ساهمت التصورات الكنزية في تطوير النظريات الاقتصادية قدما، و على ساعدت كذلك فهم الظواهر الاقتصادية في ضوء مقاربة اقتصادية كلية وشمولية، وخاصة في فترات الأزمة. وأهم ما يتميز به كينز هو إخراج الليبرالية الرأسمالية من أزمتها الاقتصادية في عهد روزفلت Roosevelt، بتقديم مجموعة من الاقتراحات العملية الواقعية وأهم اقتراح هو تدخل الدولة في توجيه الاقتصاد، مع احترام الملكية الخاصة [٢]، كما حدد بيير بورديو Pierre Bourdieu عدة أنماط مختلفة من الرأسمال الذي يمكنه الفاعل المجتمعي[٣]، منها:

أ – الرأسمالي الاقتصادي: وهو الذي يقيس موارد الفرد المادية والمالية، ويرصد ثرواته وممتلكاته ويحدد دخلة الشهري والسنوي.

ب – الرأسمالي الاجتماعي: يقيس ما يملكه الفرد من علاقات اجتماعية ومعارف وصداقات تعود إلي ذكائه الاجتماعي الذي يستثمره لربط مجموعة من صلات الرحم والقرابة والصداقة.

٣ – التقارب بين الاقتصاد السياسي وعلم الاجتماع من الناحية السياسية بالطرق الحديثة:

تزايد الاعتماد على علم الاجتماع بشكل ملحوظ خلال القرن ٢٠ الذي شهد اقتصاد السياسة لأعمال كارل ماركس وفيبر ودوركايم **Karl Marx, Weber and Durkheim**، فلقد ساهمت المفاهيم المستمدة من علم الاجتماع في تطوير مضمون الدراسات الأكبر مع بروز مفاهيم الحداثة والتنمية ودراسة نمط التصويت والسلوك الانتخابي، ويعتبر التقارب أو الاقتراب إطار تحليلي يؤخذ كأساس عند دراسة الظاهرة السياسية أو الاجتماعية كما أنه طريقة تفيد في معالجة الموضوع سواء تعلق الأمر، بوحدات التحليل المستخدمة أو الأسئلة التي تثار وتحديد النوعية اللازمة للإجابة عن ذلك وكيفية التعامل معها، والاقتراب طريقة للتقرب من الظاهرة المعنية وذلك بقصد تفسيرها وبالاستناد إلى عامل أو متغير كان قد تحدد دوره من وجهة نظر الباحث في حركة الظاهرة سلفا، وتتعدد المقتربات بتعدد الزوايا التي ينظر منها كل باحث للظاهرة، والخلفية الفكرية والمعرفية والفلسفية[٤]،حيث تتعدد المقاربات في دراسة الظواهر السياسية (الاقتراب القانوني والمؤسسي، السلوكي، النسقي، الإتصالي، صناعة القرار، نظرية اللعب، الوظيفي البنائي، الطبقة الاجتماعية، التبعية، الجماعة، الصفوة، علاقات الدولة . مجتمع، القيادة السياسية).

وهكذا التحمت التنمية الاقتصادية بالتنمية الاجتماعية وظهر مصطلح التنمية الشاملة، وازداد استخدامه للتعبير عن هذا التلاحم، ومن ذلك:

---

[١] فتح الله ولعلو: (١٩٨١)، الاقتصاد السياسي، مرجع سبق ذكره، ص ٣٩

[٢] محمد ياسر الخواجة: (١٩٩٨)، علم الاجتماع الاقتصادي، مرجع سبق ذكره، ص ٤٣

[٣] Pierre Bourdieu: Question de sociologie,Minuit,1984

[٤] موريس دوفرجيه: (٢٠٠١)، علم اجتماع السياسة، ترجمة سليم حداد، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، ص ١٤٠

أولاً: المقاربة الاقتصادية: التمييز بين مستوي التنمية حسب مؤشرات الناتج الداخلي الخام، معدل الدخل الفردي الذي يحدد نوع بنية ومجموع قيمة الإنتاج الاقتصادي من الخيرات والخدمات في بلد ما خلال سنه، أما وظيفته فهي قياس درجة النمو الاقتصادي الإجمالي[١]، ولا يعمل إلا وفق منظور معدل الدخل الفردي، وهو مؤشر اقتصادي يقيس درجة التنمية الاقتصادية في بلد ما وأثرها الاجتماعي، ويتم ذلك من خلال قسمة القيمة الإجمالية للناتج الداخلي علي عدد السكان[٢].

ثانياً: المقاربة الاجتماعية: والتي تسترشد بقياس عدة مؤشرات اجتماعية (خارج مجال الظواهر) منها نسبة الفقر ونسبة الأمية، والمساواة بين الجنسين والصحة وغيرها[٣].

وعلي هذا يري الباحث أن من أهم مرتكزات التغير الاجتماعي بطرق حديثة ما يلي:

١ – إيجاد قاعدة اجتماعية عريضة وذلك لضمان حد أدني من التعليم لكل مواطن.

٢ – المساهمة في تعديل نظام القيم والاتجاهات بما يتناسب مع الطموحات التنموية للمجتمع من خلال تعزيز قيمة العمل والإنتاج ودعم استقلالية التفكير والتصرف.

٣ – تأهيل القوي البشرية وإعدادها للعمل.

٤ - الاستثمار في الشعوب يزيد من جودة وإنتاجية القوى العاملة.

٥ - زيادة إيرادات الفقراء تزيد من الطلب المحلي وبدوره، يعزز النمو.

٦ – الحث علي الاستثمار في الفتيات والنساء له العديد من الآثار الإيجابية على التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

٧ - تتطلب السياسات الاجتماعية أيضاً خلق تحالفات سياسية مساندة كي تكون مستدامة.

٨ – الحث علي وجود ابتكار لتحسين القدرة الإنمائية.

٩ – حصر البرامج الاجتماعية الموجودة في البلد، وإعادة تقييمها، وتحديثها.

١٠ – يمكن تمويل السياسات الاجتماعية المتنوعة **بطرق غير تقليدية كما يلي**:

أ – دعم الميزانية العامة.

ب - يمكن زيادة ضريبة معينة لأغراض اجتماعية، ومن فئات معينة.

ج – التبرعات الخيرية من القادرين.

١١ - تشجيع زيادة دخل الفقراء وبالتالي زيادة النمو.

١٢ - إعادة التوزيع هدف شرعي أساسي للسياسات الاجتماعية.

---

[١] عبد العزيز فهمي هيكل: (١٩٨٦)، موسوعة المصطلحات الاقتصادية والإحصائية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ص ٣٢١

[٢] عبد العزيز فهمي هيكل: (١٩٨٦)، موسوعة المصطلحات الاقتصادية والإحصائية، المرجع السابق، ص ٣٢٢

[٣] محمد سلطان أبو علي: (١٩٧٩)، مبادئ الاقتصاد التجميعي، مرجع سبق ذكره، ص ١٥٥

١٣ - تعزيز العدالة لتصحيح التوزيع غير المتوازن لفوائد النمو الاقتصادي الناتجة عن قوى السوق غير المنتظمة.

١٤ - بوجه خاص، تكون تدخلات الحكومة مطلوبة عند وجود احتكارات طبيعية أو شبه طبيعية مثل (الماء والكهرباء)، وعندما يكون التموين الخاص غير كاف أو غير متواجد (مثل خدمات النقل إلى المناطق البعيدة وقليلة السكان) أو عندما تخلق متطلبات رأس المال الكبير عائقًا لدخول الشركات الجديدة.

١٥ - تعزيز إدخال المشاركة في هذه المراحل المختلفة للتنمية هو عمل جيد يساعد على تحسين المسئولية والشفافية في الإدارة العامة.

وعلي هذا فعندما تعتزم الحكومة تطوير سياسات اجتماعية منصفة، قد ترغب في **مراعاة مجموعتين مختلفتين**[١]:

الأولي: السياسات المتوسطة والطويلة الأجل: تشمل أهم المبادرات مثل توسيع نطاق تغطية خدمات التعليم والصحة والضمان الاجتماعي، وتحسين مستويات العمل، والأجر الكافي وسياسات التوظيف، والبرامج متعددة الثقافات لتعزيز التماسك الاجتماعي، أو غيرها من السياسات العادلة، مثل توليد الدخل الريفي، واستصلاح الأرض، بين أمور أخرى.

الثانية: مبادرات قصيرة الأجل بليغة التأثير: عندما تركز الحكومة على تأسيس سياسات هيكلية طويلة الأجل يستغرق ذلك وقتا طويلا للتطوير، بينما كثيراً ما تحتاج الحكومات الملتزمة بالعدالة إلى نتائج أسرع، لسد الاحتياجات الاجتماعية الملحة، وتلبية تطلعات الشعب الذي انتخبتها وتستطيع مجموعة من المبادرات السريعة بليغة التأثير أن تساعد الحكومات على معالجة الاحتياجات الأساسية بين الشرائح السكانية الأشد فقراً.

وقد تحتوي هذه البرامج على عناصر مثل:

أ – برامج وجبات مدرسية مجانية، ومكملات غذائية للأطفال والأمهات.

ب – برامج عاجلة للتوظيف الشباب المؤهلين.

ج – ترقية برامج الإسكان دون المستوي (المياه والصرف الصحي وكفاءة الطاقة والإصلاحات المنزلية).

د – حرية الحصول علي الخدمات الصحية الأساسية.

هـ – حملات محو الأمية والتعليم الأساسي المجاني للجميع.

و – إيجاد العمل اللائق كأولوية أولي للحد من الفقر ورفع مستويات المعيشة.

ي – بث برامج توعوية للشباب للحد من الانحرافات الأخلاقية.

النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج:

١ – أوضح البحث الأهمية المتزايدة للاقتصاد السياسي ومنافعة الكثيرة للمجتمع.

[١] هوشيار معروف: (٢٠٠٥)، دراسات في التنمية الاقتصادية، ط١، عمان، دار صفاء للطباعة والنشر، ص ٢٧٤

٢ – إن عملية إعداد سياسة اقتصادية تبرز كتحديات رئيسية يتوجب علي صناع القرار أخذها بعين الاعتبار.

٣ – لكل مجتمع ثقافته الخاصة به والتي تناسب فعالية التأثير الاقتصادي الخاص به.

٤ - أن النشاط الاقتصادي في أي دولة غالبا ما يعاني من قيود على مستوى جانب الطلب، وهو ما يستدعي التدخل لتطبيق سياسات جانب الطلب كسياسات نمو على المدى القصير.

٥ - تركزت كتابات التنمية الاقتصادية حول جانب العرض في النشاط الاقتصادي.

٦ - ساهمت سياسات جانب العرض المتعلقة بإصلاح سوق السلع والخدمات في تطوير المنافسة والكفاءة في تخصيص الموارد فيه ومن ثم التأثير إيجابا على تطور أدائه وديناميكيته.

٧ - من أهم الأهداف الاقتصادية التي ينشدها معظم الاقتصاديين إلى جانب الكفاءة والنمو والاستقرار الاقتصادي هو العدالة الاجتماعية.

٨ - إن التنسيق الكافي للسياسات الاقتصادية والاجتماعية بالغ الأهمية للنجاح.

٩ - هناك أثر واضح للثقافة الاجتماعية على النظام الاقتصادي.

١٠ - خلقت الثقافة الاجتماعية أغلب أنماط الإنتاج التي عرفها الإنسان، حيث لعب النظام الاقتصادي دور فعال في خلق ثقافات اجتماعية متعددة.

ثانياً: التوصيات:

سمحت لنا معالجة موضوع البحث بالخروج بجملة توصيات واقتراحات تبرز أهمها فيما يلي:

١ - العمل على تغليب الطابع الاقتصادي على الطابع الاجتماعي للسياسة الاقتصادية.

٢ - تعزيز تطوير البنية المؤسساتية للدولة التي تضمن تعزيز ثقة المتعاملين الاقتصاديين في الاقتصاد.

٣ - تعزيز سيادة القانون واحترامه بعصرنة قطاع العدالة وضمان استقلاليتها.

٤ - التوجه نحو تحويل السياسة الاقتصادية بالأساس لتطوير جانب العرض من خلال مجموعة إصلاحات هيكلية متكاملة ومتزامنة على مستوى سوق العمل وسوق السلع والخدمات.

٥ – العمل علي سن تشريعات وقوانين تفرض علي المؤسسات المساهمة في المسؤولية الاجتماعية.

٦ - دعم الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية العادلة والتي تتوافق مع السياسات الاجتماعية ومع التطور الاقتصادي.

٧ – العمل علي خفض ارتفاع معدلات النمو السكاني.

٨ – العمل علي الحد من الفقر والتفاوتات الاجتماعية.

٩ - تشخيص الأولويات الاجتماعية، وانتقاء خيارات السياسة والتمويل والتنفيذ والمراقبة والمشاركة والاستدامة السياسية.

١٠ – يقترح الباحث عمل المزيد من الأبحاث والدراسات حول موضوعات علم الاقتصاد السياسي.

ثبت قائمة المصادر والمراجع

القرآن الكريم:

سورة لقمان: الآية ١٩

سورة الفرقان: الآية ٦٧

أولاً: المراجع العربية:

١. ابن منظور، محمد بن مكرم الإفريقي المصري، (ت ٧١ هـ - ١٢٩١م)، لسان العرب، بيروت، دار صادر، (١- ١٥)، ٣، باب الدال، فصل القاف.

٢. أحمد عبد السميع علام: (٢٠١٦)، تطور مفهوم القيمة (نظرية القيمة) من الاقتصاد التقليدي إلى اقتصاد المعرفة، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة السودان، العدد ١٧.

٣. إسماعيل محمد هاشم: (١٩٩٩)، الاقتصاد السياسي، الجزء ١، دار الحداثة للنشر والتوزيع، بيروت.

٤. أنطوان أيوب، (١٩٦٥)، دروس في الاقتصاد السياسي، ج١، ط١، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، حلب، سوريا.

٥. بناني فتيحة: (٢٠٠٩)، السياسة النقدية والنمو الاقتصادي – دراسة نظرية – مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة أمحمد بوقرة – بومرداس، الجزائر.

٦. توفيق عباس عبد عون المسعودي: (٢٠١٠)، دراسة في معدلات النمو للأزمة لصالح الفقراء (العراق – دراسة تطبيقية)، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد ٢٦، المجلد السابع، نيسان.

٧. حازم الببلاوي: (١٩٧٥) ، أصول الاقتصاد السياسي، منشأة المعارف، مصر.

٨. خالد الحامض: (١٩٩٥)، الاقتصاد السياسي أسس ومبادئ، منشورات جامعة حلب - كلية الحقوق.

٩. رفعت محجوب: (١٩٧٥)، الاقتصاد السياسي، ج١، دار النهضة العربية، مصر.

١٠. رفيق يونس المصري: (١٩٩٣)، أصول الاقتصاد الإسلامي، دمشق، دار القلم، بيروت، الدار الشامية.

١١. سالم توفيق النجفي: (٢٠٠٠)، أساسيات علم الاقتصاد، مصر، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، ط١.

١٢. ستانلي جيفونس ويليام: (٢٠١٥)، الاقتصاد السياسي، ترجمة: أبو الفتوح علي وآخرون، القاهرة، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة.

١٣. سليم عقون: (٢٠١٠)، قياس أثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة - دراسة قياسية تحليلية - حالة الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة فرحات عباس– سطيف- كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر.

١٤. سمير الباجوري، (٢٠٢٠)، تقييم فعالية النمو الاقتصادي في الحد من الفقر في دول حوض النيل: دراسة تطبيقية باستخدام تحليل مغلف البيانات، بحث منشور بمجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، المجلد (٢١)، العدد (٢).

١٥. السيد محمد بدوي: (١٩٨٦)، في علم الاجتماع الاقتصادي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، د. ط.

١٦. صابر بلول: (٢٠٠٩)، السياسات الاقتصادية الكلية ودورها في الحد من الفقر، بحث منشور بمجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (٢٥)، العدد (الأول)، سوريا.

١٧. الطبراني، سليمان بن أحمد بن أيوب أبو القاسم، (ت ٣٦٠ هـ - ٩٥١م)، المعجم الكبير، تحقيق حمدي بن عبد المجيد السلفي، الموصل، مكتبة العلوم والحكم، ط٢، ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٣م، (١ – ٢٠)، ١٢، حديث رقم ١٢٦٥٦.

١٨. عادل أحمد حشيش: (د. ت)، تاريخ الفكر الاقتصادي، بيروت، دار النهضة العربية.

١٩. عبد العزيز فهمي هيكل: (١٩٨٦)، موسوعة المصطلحات الاقتصادية والإحصائية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان.
٢٠. عبلة عبدالحميد بخاري: (ب. ت)، التنمية والتخطيط الاقتصادي: نظريات النمو والتنمية الاقتصادية، الجزء الثالث.
٢١. على الدين هلال: (١٩٨٢)، في مفهوم التنمية، السياسية الدولية، عدد ٦٨، (أبريل) .
٢٢. علي عبد الرؤوف عبد العاطي، (٢٠٢٠)، أثر الحرية الاقتصادية علي النمو الاقتصادي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بحث منشور بمجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، المجلد (٢١)، العدد (٤).
٢٣. غلبين، روبرت،(١٩٨٧). الاقتصاد السياسي للعلاقات الدولية، دار نشر جامعة برنستون، مركز الخليج للأبحاث (٢٠٠٤)، المترجمون.
٢٤. فتح الله ولعلو، (١٩٨١)، الاقتصاد السياسي – مدخل الدراسات الاقتصادية، ط١، دار الحداثة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان.
٢٥. فهمي سليم الغزوي، وآخرون: (٢٠٠٤)، المدخل إلي علم الاجتماع، الإصدار الثاني، دار الشروق، عمان.
٢٦. ماجد عرسان كيلاني: (ب. ت)، فلسفة التربية الإسلامية، دراسة مقارنة بين فلسفة التربية الإسلامية والفلسفات التربوية المعاصرة، مكتبة المنارة، مكة المكرمة، سلسلة أصول التربية الإسلامية، المملكة العربية السعودية.
٢٧. محمد دويدار: (١٩٩٤)، مبادئ الاقتصاد السياسي، مصر.
٢٨. محمد ديويدار: (١٩٨١)، مبادئ الاقتصاد السياسي، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر.
٢٩. محمد سلطان أبو علي: (١٩٧٩)، مبادئ الاقتصاد التجميعي، حقوق الطبع محفوظة لدي المؤلف، مصر، جامعة الزقازيق.
٣٠. محمد ياسر الخواجة: (١٩٩٨)، علم الاجتماع الاقتصادي، الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، الطبعة الأولي.
٣١. مسعودي زكريا: (٢٠١٩)، بحث في مقياس النظم السياسية المقارنة حول اقتراب الاقتصاد السياسي، بحث منشور بالموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية، جامعة بلقايد تلمسان، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، الجزائر.
٣٢. المناوي: التوقيف علي مهمات التعاريف، باب القاف، فصل الصاد.
٣٣. موريس دوفرجيه: (٢٠٠١)، علم اجتماع السياسة، ترجمة سليم حداد، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية.
٣٤. ميشيل مان: (١٩٩٤)، موسوعة العلوم الاجتماعية، ترجمة عادل الهواري وسعد مصلوح، مكتبة الفلاح، الإمارات العربية المتحدة.
٣٥. نادية محمود مصطفي: (١٩٨٦)، حول تجدد الاهتمام بالاقتصاد السياسي الدولي، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، مجلد (١٤)، العدد (٣).
٣٦. هوشيار معروف: (٢٠٠٥)، دراسات في التنمية الاقتصادية، ط١، عمان، دار صفاء للطباعة والنشر.
٣٧. و. و. روستو، مراحل النمو الاقتصادي، ترجمة: برهان الدجاني، مجلة الرائد العربي، العدد الثامن عشر، إبريل ١٩٦ عبد العالي دبلة: (٢٠٠٤)، الدولة رؤية سوسيولوجية، القاهرة، دار الفجر للنشر والتوزيع، ط١.
٣٨. ويليام ستانلي جيفونس: (٢٠١٤)، الاقتصاد السياسي، ترجمة: علي أبو الفتوح، كامل إبراهيم، صالح نور الدين، ومحمد مسعود، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، جمهورية مصر العربية.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

1. Benner, Steven A.; Ricardo, Alonso; Carrigan, Matthew A. (December 2004) Chemical Biology, 8 (6): 672–89
2. Hill, Lisa (2007) "Adam Smith, Adam Ferguson and Karl Marx on the Division of Labour" Journal of Classical Sociology
3. Knapp S, Lamas G, Lughadha EN, Novarino G (April 2004) Transactions of the Royal Society of London B. 359 (1444): 611–22

4. Lelart, Michel (2011). Système Monétaire International, p.28

5. Marc Sagnol, « Le statut de la sociologie chez Simmel et Durkheim, Revue française de sociologie, Access JSTOR through a library JSTOR, no Vol. 28, No. 1, 1987, P. 99

6. Pierre Bourdieu: Question de sociologie,Minuit,1984

7. Rostow, W.W. (1962) The Stages of Economic Growth. London: Cambridge University Press. pp. 2, 38, 59